الهـــاء الملازمـــة للبنـــاء

دراسة صرفية في التأنيث والأبنية

د. عبد الحق أحمد محمد الحجي

Al- Ha'a Al Mulazima Lel Bina'
Study conjugate in feminine and building

By
Dr. Abdul Haq .A.M. Al hajy

Al-Ta'a which added at the end of the noun to show that the noun is feminine and changes the meaning of feminine. The study which is conjugated to three parts. Ta'a Al- Ta'neeth and Ta'a that changes the meaning of Taneeth, Ta'a that joined the noun and related to it and ia a part of it in building, with out departure.

بسم الله الرحمن الرحيم

الهاء الملازمة للبناء

أولاً: **هاء التأنيث**

في اللغة والاصطلاح

لابدْ من أنْ تحدَّ دلالة العنوان قبل الخوض في غمار العلم الصرفي ، وقد تدافعت العنوان ثلاث كلمات :

الهاء ، واللّزام ، والبناء .

فأما الهاءُ [1] فهي التاء المسبوقة بالفتحة الواقعة أخر الاسم ، المبدلة منها الهاء في الوقف[2] .

ويشتمل لفظ الاسم على ما دلّ على معنى في نفسه ، خال بحسب وضعه من الزمان ، وعلى الصفة ، وعلى المصدر ، وعلى ما هو مشترك بين الاسم والصفة ، وبين الاسم والمصدر .

وأما اللّلازم واللِزام واللّزوم فمن ((لَزِمْتُ الشيء أَلْزَمُهُ لُزوماً ، ولَزِمْتُ بهِ ولازْمْتُه ، واللِزام: المُلازِم ، قال الهذلي [3] :

فلمْ يَرَ غيرَ عادِيَةٍ لِزاماً

كما يَتفجَّرُ الحوضُ اللّقِيفُ

والعاديةُ: القومُ يَعْدُونَ على أرجلهم ، أي : فَحملْتُهم لِزامٌ ، كأنهم لَزِمُوه لا يُفارِقونَ ما هم فيه)) [4].

وفي اللسان: ((لَزِمَ يَلْزَمُ ، والفاعِلُ لازِمٌ ، والمفعولُ به مَلْزُومٌ ، ولَزِمَ الشيءَ يَلْزَمُهُ لَزْماً ولُزوماً ، ولازَمَهُ مُلازَمةً ولِزاماً ، والْتَزَمَهُ وأَلْزَمَهُ إياه فالْتَزَمَهُ، ورجُلٌ لُزَمَةٌ : يَلْزَمُ

---

(١) اصطلح على (هاء التأنيث) بدلاً من تاء التأنيث ، باعتبار ما تؤول إليه التاء في الوقف من إبدالها هاء. وذلك أن الوصل من المواضع التي تجري فيها الأشياء على أصولها ، أما الوقف فمن مواضع التغيير والبدل ، وإنما هاء التأنيث في الوصل أصلها التاء ، وأن الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل .
ينظر : المنصف١ : ١٥٩ – ١٦١ .

(٢) كلما ورد اسم (الهاء) في هذه الدراسة قصد به هذا المعنى وهذا الحد .

(٣) ديوان الهذليين ١٠٢ وفيه (يتهدم) مكان يتفجر .

(٤) الصحاح ٥ : ٢٠٢٩ (لزم) .

الشيءَ ولا يُفارِقُه ... واللِزامُ مصدرُ لازَمَ واللَّزامُ بفتح اللام : مَصْدرُ لَزِمَ ، كالسَّلامِ بمعنى سَلِمَ)) [٥].

وورد معنى اللازم واللِزام في القرآن الكريم [٦].

فاللازم يعني المصاحبة والإلصاق والثبات والدوام من غير مفارقة .

والبناء : المبنيُّ ، والجمعُ أَبْنيةٌ ، وجمعُ الجمعِ أَبْنِياتٌ ، بَنَى يَبْنِي بَنْياً .

واصطلاحاً : ((بناءُ الكلمةِ ووزنُها وصيغتُها : هَيْأَتُها التي يمكن أن يُشاركَها فيها غيرُها ، وهي عَدَدُ حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها ، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلٌّ في موضعه)) [٧].

بدا جلياً أنّ حدَّ العنوان يتعلق بدرس التاء اللازمة لبناء الاسم الواقعة آخره، المفتوح ما قبلها ، المبدلة هاء في الوقف .

الأبنية بين الذاكرة والتدوين

إذا كان كتابُ سيبويه قد أَحْكم استقراءَ الأبنيةِ أفعالاً وأسماءً ، فهذا يدلّ بما لا يقبل أدنى شكّ في أن مفكري اللغة الأوائل قد سبقوا صاحب " الكتاب " في هذا الشأن ، ويرجح عندي أن التفكير بأبنية العربية ، وتَعْريض أوليات قبعثراتها للذاكرة ، حصل منذ توجّه التأمل اللغوي نحو غريب اللغة والاجتهاد والسعي الى جمعه ، والنظر فيه دلالة وبناء وأمثلة ، وكينونة ذلك لدى طبقة التلمذة الأولى لأبي الأسود الدؤلي (ت ٦٧هـ) وابن عباس (ت٦٨هـ) ، وغيرهما من الأئمة الأعلام ، وأعني بذلك طبقة نصر بن عاصم (ت٨٩هـ)، وعتبة بن معدان الفيل (ت نهاية القرن الأول للهجرة) ، وعطاء بن أبي الأسود ، والحسن البصري (ت ١١٠هـ) ، وعبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧هـ) ، وميمون بن الاقرن ، ويحيى بن يعمر (ت ١٢٩هـ) .

يقوّي ذلك ما أرساه تلميذ هذه الطبقة أبو عمرو بن العلاء ، (٧٠ – ١٥٤هـ) من قواعد وأقيسة ونظرات ثاقبة في اللغة معنىً ومبنىً ، وانقطاعه للدرس اللغوي مما يدور في مواطنه: مكة والمدينة والكوفة والبصرة ، فضلاً عن بوادي نجد والحجاز ، طيلة عقود الثلث الأخير من القرن الأول ، والنصف الأول من القرن الثاني الهجريين ، فكان الحلقة الدُّرِّيّةَ

---

(٥) لسان العرب ١٢ : ٥٤١ – ٥٤٢ (لزم) .

(٦) ينظر : معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢ : ٥٦٩ (لزم) والآيات الكريمة التي تضمنت هذا المعنى هي : هود / ٢٨ ، والإسراء / ١٣ ، وطه / ١٢٩ ، والفتح / ٢٦ ، والفرقان / ٧٧

(٧) شرح شافية ابن الحاجب ١ : ٢ .

الرابطة بين عهد ما قبل التدوين اللغوي : عهد السماع والملاحظة والتأمل والحفظ ، وما بعد التدوين : عهد التسجيل والاستقراء وطرد الأحكام .

وفي هذه الحقبة – حقبة التدوين اللغوي – استقَّر فيها العلم اللغوي على أُسس منهجية تقوم على الوصفية والمعيارية ، وقد درست على وفق هذه المنهجية مستويات اللغة كلها ، ومن ضمنها أبنية الأفعال والأسماء .

تصنيف الأبنية وتقنينها

يعدّ (**الكتاب**) لسيبويه (ت ١٨٠هـ) أقدم مظنة لغوية مدونة استوفت أبنية العربية ، إذ تناولها سيبويه بعد استيفاء تحليل النظم اللغوي القائم على نظرية المسند والمسند إليه في بناء الجملة الفعلية أولاً ، ثم الجملة الاسمية ثانياً ، مع ملاحظة الظواهر اللغوية الأخرى التي ينبغي مراعاة أثارها في مجالي التصنيف والتقنين .

وفي هذا الشأن استقطب النظام المنهجي (للكتاب) أبنية الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية المجردة ، ثم المزيدة منها ، وأقصى ما ينتهي إليه الاسم الثلاثي والرباعي بالزيادة سبعة أحرف ، أما الاسم الخماسي فلا يبلغ بالزيادة اكثر من ستة أحرف ، احكم سيبويه ذلك في كتاب الأبنية تحت عنوان : ((هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلّة والمعتلّة ، وما ليس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه ، وهو الذي يسميه النحويون : التصريف والفعل [٨])) .

وبلغت أبنية الأسماء بالزيادة ((في قول سيبويه ثلاثمئة بناء وثمانية أبنية ، وزاد الزبيدي عليه نَيِّفاً على الثمانين ، ألا أن منها ما يصحّ ومنها ما لا يصحّ [٩])) .

غير أن هذه الدراسة تستفردُ أبنيةَ الأسماء ؛ لأن الهاء المنظور فيها لازمة لبناء الاسم لا الفعل .

وفي حالة الإطلالة على ما ينتهي بالهاء أبنيةً وأمثلة في مجالات الاسم يكون التصُّور أكثر وضوحاً وأقرب واقعاً ، ويتلمس ما هو موجود في مسايل الموضوع المشتمل على ما يأتي :

أ- الأسماء المفردة .

ب- جموع التكسير في الصحيح والمعتلّ والمضاعف ، في كلٍّ من الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي .

---

(٨) الكتاب ٤ : ٢٤٢ .

(٩) شرح الأشموني ٤ : ٢٤٣ – ٢٤٤ .

جـ- المصادر من الأفعال الثلاثية والرباعية ، ولكل واحد منها مجـردة ، ومزيـدة فيـه ، وملحقة بالمزيد .

و- ما ورد من الصفات المبنية على الهاء : من نحو اسم الفاعل ، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة ، واسم المفعول ، واسم الزمان والمكان ، واسم الآلة .

هـ- ما ورد من الأسماء التي لزمت الهاء بناءها ، نحو الرَّفاهية ، والشَّقاوة ، والنُّفايـة ، والنِّهاية وغيرها من الأسماء نحو : قَلَنْسُوَة ، وبُلَهْنِيَة ، وعِفْرِيَة ، إذا كانت الهاء لازمة لهذه الأبنية ذوات الصيغ المختلفة .

هذه الهاء التي اصطلحت الدراسة عليها : **(الهاء الملازمة للبناء)** ، وقد أفـردت لهـا الفقرة الأخيرة من الفقرات الخمس التي ذكرت قبل أسطر . أهي حقاً هاء التأنيث أو غيـر هاء التأنيث ؟

لكي تكون الإجابةُ علميةً بعيدة عن الحدسية والتخمين لضبط الحدِّ ، لابـدّ مـن الوقفـة المتأنية على معنى التأنيث في السياقات اللغوية .

التأنيث وتفاوُت أَبْنيته

اللغة: أَنْضاد معرفية برموز صوتية ، اكتسبتها الجماعة اللغوية ، وتلونت بذوقها ، واستقرت دلالاتها بقناعة تامة لدى الناطقين بها ، منذ حقب ضاربة فـي عمـق التـاريخ ، بحسب الظروف البيئية المتداخلة التي عاشت في كنفها تلك الجماعة .

وتعدّ اللغة العربية أقدم أخواتها اللغات الجزرية ، وما جاورها ، قد احتفظـت بفضـل ظروفها الجغرافية والبشرية وغيرهما ، بسمات اللغة الأولى – اللغة الأم – ومـن بـين مـا احتفظت به ظاهرة التأنيث اللغوي [١٠] .

إذ ألحقت الاسم نهاية خاصة – وحدة صوتية – علامة للتأنيـث ، وبتعاقـب القـرون صارت (هاء التأنيث) الوحدة الصوتية (أم الباب) ، مما يميز المؤنث من المذكر لغويـاً ، مع وجود علامات أخرى للتأنيث .

وقد اتفق ذوق إحدى الجماعات اللغوية العربية ، في حقبة من حقب التاريخ اللغـوي ، على استعمال أسماء تحمل دلالة التأنيث من غير علامة تلحق الاسم ، وَسَرى استعمالها رويداً

---

(١٠) ينظر : البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الأنباري مقدمة د. رمضان عبد التـواب ٣٧ – ٥٠ والقاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم ١٦٤ و ٢٧٩ ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارنة لسـباتينو موسكاتي وجماعته ١٤٥ – ١٤٨ وملاحم وأساطير من أوغاريت ٥٦ و ٥٨ و ٦٢ و ٦٨ وتاريخ اللغات السامية ولفنسون ٥٠ والبنية الذهنية الحضارية في الشرق المتوسطي الآسـيوي القـديم ٩٩ و ٢٢٣ و ٢٢٧ .

في اللسان العربي ، حتى شاعت فيه ، فصارت جزءاً من الموروث اللغوي ، وهي الأسماء المسماة في الدرس الصرفي : بالمؤنثات السماعية ، ونحو هذه الظروف هي التي ولدت أنواع التفاوُت والتعدُّد في صيغ التأنيث التي لأبدّ من أن يوقف عليها ، وسيكون البدء بالمؤنثات السماعية ؛ وهي :

الأُذْن – النفس – الدار – السِّنّ – الكَتِف – جَهنّم – النّار – العَصا – الرّيح – اللَّظَى – اليَد – الغُول – عَروض الشعر – الرّيح – الفَأْس – الْوَرِك – القَوْس – المَنْجنيق – الفَخِذ – الفِهْر – الضَّرْب – عَيْن الينبوع – القَدَم – الكَبِد – الكَرِش – سَقَر – النّعْل – الكَأْس – الأَفْعَى – الشَّمْس – اليَمِين – الإِصْبَع – الرِّجْل – الشِّمال [١١].

وقد استعملت العربية صفات للمؤنث بغير هاء .

قالوا : امرأةٌ طالِقٌ ، وحائِض ، وطاهِر ، وطامِث ، بغير هاء ، وكذلك : امرأة قتيل ، وكفّ خَضِيب ، وعين كَحِيل ، ولحية دَهِين ... وكذلك : امرأة صَبُور ، وشَكور .

ونحو ذلك : امرأة مِعْطار ، ومِذْكار ، ومِئْناث ، ومُرْضِع ، ومُطْفِل .

وقالوا : امرأةٌ خَوْدٌ ، وضِناك ، وسُرُح .

وقالوا : مِلْحَفة جَديدٌ ، وخَلَقٌ ، وعجوز [١٢].

فاستغنت العربية عن علامة التأنيث باستعمالها هذه الصيغ التي أَقَرَّتْها واسْتَصْوبتْها لتأدية معنى التأنيث وأحواله الخاصة به .

---

(١١) ينظر : البلغة في شذور اللغة ١٥٤ والقصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية ٤١ . وذهب ناشرا كتاب (البلغة في شذور اللغة) الدكتور أوغست هفنر والاستاذ لويس شيخو الى أن كاتب الرسالة [في المؤنثات السماعية] المنشورة - وهي تحتوي على (٧٧) سبع وسبعين اسماً من المؤنثات السماعية – هو نور الدين بن نعمة الله الحسيني الجزائري، من كتبة القرون المتأخرة .

أما القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية ؛ فهي القصيدة التي نظمها ابن الحاجب مؤلف كتاب الشافية (ت ٦٤٦هـ) ، أورد فيها (٦٠) ستين اسماً من المؤنثات السماعية .

ومما لابد من ذكره هنا ، أن المتفق على تأنيثه بين العلماء من هذه المؤنثات السماعية هو (٣٤) اسماً، وقد ورد ذكرها بتمامها في صلب الدراسة .

(١٢) ينظر : الفصيح ٣٠٧ – ٣٠٨ والمخصص ١٦ : ١٢٠ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٨٣ – ٨٤ .

والخود : الفتاة الحسنة الخلق ، والجمع : خودات .

الضناك : المرأة الثقيلة العجيزة الفخمة .

السرح : الناقة السريعة في سيرها .

وفي سياقات اللغة وردت ألفاظ لحقت الهاء آخرها ، وهي من وصف المذكر قالوا : رجل راوية ، وعَلّامة ، ونَسّابة ، ومِجْذابة ، ومِطْرابة ، وقالوا في ذمه : رجل هِلْباجة ، فَقاقة خَجابة ، بوزن سَحابة .

فضلاً عن ذلك جرى اللسان على استعمال اسم قائم بنفسه مختص باستعمال المذكر ، واستعمال اسم آخر مختص بالمؤنث ؛ أي صار كل منهما مختصاً بما له، منفصلاً تمام الانفصال من الآخر ، نحو : حَمَلٌ ورَخل ، وجَدْي وعَناق ، وتَيس وعنز ، وحِمار وأَتان ، وقد حكي أنهم قالوا : حمارة .

وقالوا : فرس وحجر ، وقالوا : فرس أنثى ولم يقولوا : فَرَسَة ، وقالوا : ضَبُع للأنثى وضِبعان للذكر ، ولم يقولوا : ضَبُعَة .

وربما ألحقوا المؤنث هاء التأنيث مع تخصيصهم إياه بالاسم . نحو قولهم : جَمَل وناقة، وكبش ونعجة . ووَعْل وأُرْوِيَّة ، والهاء هنا ألحقت توكيداً للتأنيث ، وتحقيقاً له ، ولو لم يحتج إليها [١٣] .

وغير ذلك مما لا ضابط له غير الأخذ بالسماع والرواية والحكاية على ضبطه ، وهذا ما يدفع إلى صعوبة بالغة ، وجهد فوق العادة ، وضغط على الذهن، وكدّ في الفكر ، إنْ ركبت العزيمة رأس صاحبها لاستيعاب هذا الباب بقضه وقضيضه .

وتأسيساً على ما تقدم يقود المنهج الوصفي إلى الذهاب إلى ((أن اللغة تطلق على ذكور حقيقيين أسماء هي مؤنثة في مقاييسها اللغوية ، وأنها تطلق على إناث حقيقيات كلمات هي مذكرة في عرفها النحوي ، أما لماذا تفعل ذلك مخالفة للواقع؟ فهذا ليس من شأننا)) [١٤].

فليس أمام اللغوي غير **السماع** ، فيأخذ بما تكلم به أهل اللغة ، وتذوقوه ورسوا عليه غير أن القياس – في التذكير والتأنيث –

إِراضٌ [١٥] تَسْتَطيبُ العقولُ النّيِّرةُ مَدَّ مَرْآها من عليهِ، ومن الإرث الذي يستوجب لفت النظر إليه ، نحو تلك الظاهرات اللغوية التي مر ذكرها:

---

(١٣) ينظر : الفصيح ٣٠٨ والتكملة ٣٥٤ و ٣٦٩ – ٣٧٠ والمخصص ١٦ : ١٠٣ – ١٠٥ .

(١٤) الوجيز في فقه اللغة ٣٣٣ .

(١٥) الإراضُ : بساط ضخم من وَبَر أو صُوف .

ينظر : البلغة في شذور اللغة ١٢٦ (كتاب الرحل والمنزل) .

ظاهرة التضادّ الجنسي

وهي ((الميل إلى تنظيم الأشياء تنظيماً مزدوجاً ، يجمع بين الذكر والأنثى في دائرة واحدة ، ليكمل أحدهما الآخر في الجنس))[١٦].

وترد هذه الظاهرة واضحة في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ، فإنها لا تجيء متناغمة تحقق المطابقة بين العدد والمعدود ، إنما تجيء الأعداد على الضدِّ من المعدود في الجنس ؛ فإن كان المعدود مُذَكَّراً أُنِّثَ العدد وأُلْحقت به هاء التأنيث .

ويكون اسم العدد (٣ – ١٠) جمعاً تلحقه الهاء ، والهاء تلحق الجمع نحو : صِبْية وحِجارة وصُقورة .

وإن كان المعدود مؤنثا ذكّر اسم العدد ، ويكون اسم العدد (٣ – ١٠) في هذه الحال من غير هاء ، فهو مؤنث بالصيغة .

وتطرد هذه القاعدة في العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة ، وفي العدد المركب ، والعدد المعطوف على حد سواء .

وتتجلى ظاهرة التضاد الجنسي في استعمال جموع التكسير أيضاً ؛ إذ إنها تكون مؤنثة ، مع كونها جموع أسماء مذكَّر في الغالب ، نحو قوله تعالى: M [^ _ L[١٧] ، ومنه قولهم : اِنْقَضتِ الشهورُ ، والشهورُ انقضتْ ، أو انقضَيْنَ ، وللنحويين في ذلك نظر ومذاهب[١٨] ، وعلل ، وتأويل ، واستخلاص[١٩].

---

(١٦) دراسات في اللغة العربية ٦٤ وينظر كذلك : الوجيز في فقه اللغة ٣١٩ – ٣٣٩ .

(١٧) الحجرات / ١٤ .

(١٨) ينظر : الكتاب ٣ : ٥٥٧ وشرح الفصيح في اللغة لابن الجبان ٩٣ وشرح المفصل ٦ : ١٧ - ١٩ وشرح الكافية ٢ : ١٤٨ – ١٤٩ و ١٥٣ و ١٧٠ – ١٧١ و ١٩١ وشرح التصريح وحاشية ياسين العليمي عليه ٢ : ٢٧١ – ٢٧٢ ودراسات في اللغة العربية ٦٥ – ٧٦ والوجيز في فقه اللغة ٣٩٢ – ٣٩٥ .

(١٩) مما خلصت إليه البحوث النحوية (دراسات في اللغة العربية ٧٦) قوله بتعديل طفيف :
أن الأعداد كانت تزاد في القديم على الأسماء التي هي بلفظ الآحاد كأسماء الجموع . كما كانت تزاد أيضاً على صيغ الجموع من غير تمييز بينها ،ولما وصل الناطقون إلى درجة التمييز بين معنى القلة والكثرة، زادوا الأعداد من ثلاثة إلى عشرة إلى المعدودات التي تدل جموعها على القلة ، فضلاً عن أن الأمثلة التي تبين زيادة الأعداد من ثلاثة إلى عشرة على جمعي السالم تدل على أن الأعداد كانت تزاد في القديم إلى جمعي السالم ، لأنهما كانا يدلان من أول نشأتهما على ما زاد على اثنين ، لأن نشأة=

وذهب ذوق الناطقين بالعربية إلى التسوية فيما للمذكر والمؤنث بالهاء .

قالوا : رجل رَبْعة وامرأةٌ رَبْعَة ، ونحو ذلك : مَلُولة ، وفَرُوقة ، وصَـرُورة للـذي لـم يحجج قط ، وهُذَرَة ، وهُمَزَة لُمَزَة [٢٠].

وأفردت العرب اسماً مستقلاً للمذكر ، وآخر للمؤنث ولم تلحقه هاء التأنيث.

قالوا : حِمار للمذكر ، ولأنثاه : أَتان ، وللقلة ثلاثُ آتُن ، على وزن أَفْعُـل ، وللكثـرة : أُتُن ، على وزن فُعُل نحو : حمر وكتب وقالوا للأنثى من أولاد الضأن: رَخْل ، وهذه فَرَس .

وسَمَّتِ العرب المذكر من العاقلين : خَلِيفة ، وطَلْحة ..... فألحقت الهاء آخـر الاسـم ، ولم يكن ذلك من مستحقاته .

تلك صور شتى ، لا تحكمها رابطة ، إلا ما تؤديه من دلالة التأنيث .

فما بالها جاءت بهذه الصور المتخالفة ، في هذه اللغة المتسمة برهافة الحس في نظمهـا وصيغها ؟

يبدو أن هذه اللغة أرادت أن تنبئ عن أصولها ، وتـدل علـى ذوق النـاطقين بهـا ، وارتضائهم لدلالاتها ، بحسب تدافع الحقب والدهور ، ومراحل التطور حتى وصولها عصـر النضج والزهور .

فكل ما في الكون ائتلافه وجماله في الاختلاف ، ووجوده وديمومته في التضاد .

ضبط التأنيث بعلاماته

العـلامـات الـدالّـة علـى تـأنيث الاسـم وتلحـق بـه ، وتميـزه مـن المذكـر ثـلاث هـي : التـاء المتحركـة [٢١] التي تبـدل هـاء فـي الوقـف ، والألـف

=الجمع السالم كما هو معلوم من الدراسات التاريخية للغات السامية بعد المثنى ، وكانت قبل نشأة جموع التكسير وتطوره ، وهي لا توجد إلا في لغات الشعبة الجنوبية من اللغات الجزرية .

والميل يأخذ باليد تجاه هذا المستخلص .

(٢٠) الفصيح ٣٠٩ .

(٢١) هذا هو النوع الأول من تاء التأنيث ، وهي المتحركة التي تلحق الاسم ، أما النوع الثاني منهـا فالتـاء الساكنة بمقتضى أصل البناء التي تتصل بالفعل الماضي دلالة على تأنيث الفاعل .

قال سيبويه (الكتاب ٢ : ٣٨) : ((وإذا قلت : ذهبت جاريتاك ، وجاءت نساؤك ، فليس فـي الفعـل إضمار ، ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير ... وإنما جاؤوا بالتاء لأنها ليست علامة إضـمار كـالواو والألف ؛ وإنما هي كهاء التأنيث في طلحه وليست باسم)) .

المقصورة [٢٢] ، والألف الممدودة [٢٣] ، وأن العلامة الأولى : هاء التأنيث – أظهر من أختيها لكونها لا تلتبس – هي المعول عليها في هذه الدراسة ، وقد وصفتها مدرسة النحو الأولى وصفاً غير مكتنف بأدنى غموض .

قال سيبويه :

((وإنما جاؤوا بالتاء للتأنيث ، لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف ، وإنما هي كهاء التأنيث في طلحه ، وليست باسم))[٢٤] فأبان أنها حرف تلحق أخر الاسم ، وقبلها فتحة.

وقال :

((وأما (الهاء) فتكون بدلاً من التاء التي يؤنث بها الاسم في الوقف ، كقولك : هذه طلحة)) [٢٥] لأن الوقف على التاء وإبدالها هاءً لبيان الحركة التي قبلها ، وهي الفتحة .

ولم يقل : هذا طلحهْ : ؛ أي طلحةُ بالضم غير منوّن علماً لمذكر ، وانما قال : هذه طلحهْ ، أي : طلحةٌ بتنوين الضمّ ؛ ليدل على أنه اسم مفرد مؤنث غير شخص ، جمعه بغير الهاء ((الطَّلْحُ : شجرٌ عِظام من شجر العضاه ، وكذلك الطِّلاحُ ، الواحدةُ : طَلْحَةٌ)) [٢٦].

وقال كذلك :

((وانما كثرتها في الاسماء للتأنيث إذا جمعتَ ، أو الواحدة التي الهاء فيها بدل من التاء إذا وقفتَ .)) [٢٧] ، فَتَحَدَّدَت هاء التأنيث على وفق هذا التوصيف الدقيق صفة وموقعاً .

وقال في موضع لاحق :

((وليس كثرتها في الافعال ، والمصدر أولاً نحو تَرْداد ، وثانية نحو اسْتِرْداد [٢٨] ، وفي الاسماء للتأنيث – تجعل سوى ما ذكرت لك من الاسماء والصفة زائدة بغير ثبت .....

فإنما تنظر الى الحرف كيف يزاد ، وفي أيِّ المواضع يكثر)) [٢٩].

---

(٢٢) ينظر : الكتاب ٣: ٢١٠ – ٢١٣ و ٥٩٦ و ٤ : ٢٢٥ والتكملة ٣٠٤ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢: ٢٢٢ وارتشاف الضرب ٢ : ٦٤١ والبهجة المرضية ٢ : ١٩٦ .

(٢٣) ينظر : الكتاب ٣ : ٢١٣ و ٢١٥ و ٥٩٦ و ٤ : ٢٥٧ و ٢٦٤ والتكملة ٣٢٠ وشرح الكافية الشافية لأبن مالك ٢ : ٢٣٧ وارتشاف الضرب ٢ : ٦٤٦ والبهجة المرضية ٢ : ١٩٩

(٢٤) الكتاب ٢ : ٣٨ .

(٢٥) الكتاب ٤ : ٢٣٨ وينظر أيضاً الكتاب ٣ : ٢١٠ .

(٢٦) الصحاح ١ : ٣٨٧ (طلح) .

(٢٧) الكتاب ٤ : ٣١٧ .

(٢٨) يلاحظ أن سيبويه لا يعتد ألف الوصل ، وجعل التاء ثانية في نحو استرداد .

(٢٩) الكتاب ٤ : ٣١٧ .

معنى ذلك أن هاء التأنيث زائدة وليست من بِنْية الاسم ، خلافاً لغيره [٣٠].

وذهب **سيبويه** الى التوسع في هذا الباب بقوله :

((وتؤنث بها الواحدة ، نحو : هذه طلحة ، ورَحْمة ، وبنت وأخت)) [٣١].

وزاد على ذلك :

((ثِنْتَيْنِ ، وكِلْتا ، لأنهن لحقْن للتأنيث وبُنِينَ بناءً لا زيادة فيه من الثلاثة ، كما بُنيت سَنْبَتَةٌ بناء جَنْدَلَةٍ ، واشتقاقهم منها ما لا زيادة فيه دليل على الزيادة ، وكذلك تاء هَنْتٍ في الوصل ومَنْتٍ ، تريد : هَنَهْ ومَنَهْ)) [٣٢].

تبين بجلاء مما أورده سيبويه في هذه النصوص ، أن هاء التأنيث زائدة لحقت البناء لمعنى التأنيث [٣٣] في الاسم المفرد نحو : طلحة ، وفي الجمع ، وفي المصدر نحو : رَحْمة ، وفي الاسم الذي بُني على حرفين ، وعُوِّض من التاء بدلاً مما حذف ، نحو : أخت ، وبنت ، وفي كلتا واثنتين مما دلَّ على مثنى مؤنث ، وفي هَنْتٍ من الاسماء الستة .

ولم تكن الزيادة التي تلحق بالأبنية لغواً ، انما رَحُب صدر العربية بها للمعاني التي تؤذيها تغطية لآفاق ما يجول في فكر الناطقين وواقعهم ، ويكون ((الزائد أما لمعنى ، أو

---

(٣٠) عقد ابن يعيش (شرح المفصل ٧ : ٣) موازنة بين تاء التأنيث الساكنة المتصلة بالفعل وهاء التأنيث التي تلحق الاسم .

قال :

((وأما (تاء التأنيث) فنحو قامت وضربت ، وإنما قيد ذلك بكونها ساكنة للفرق بين التاء اللاحقة للافعال ، وبين التاء اللاحقة للاسماء ، وذلك أن التاء إذا لحقت الفعل فهي لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل، فهي في حكم المنفصلة من الفعل ؛ ولذلك كانت ساكنة وبناء الفعل قبلها على ما كان .

والتاء اللاحقة بالاسماء لتأنيثها في نفسها ، فهي كحرف من حروف الاسم ، وكذلك امتزجت بها ، وصارت حرف إعراب الاسم تتحرك بحركات الإعراب ، وكذلك جعلها إذا كانت ساكنة من خصائص الافعال)) .

وقد أخذ أبن فلاح النحوي (المغني في النحو ١ : ١٢٥) بما ذهب إليه أبن يعيش .

(٣١) الكتاب ٤ : ٢٣٦ – ٢٣٧ وينظر : سر صناعة الإعراب ١ : ١٥٠ وفيه تفصيلات .

(٣٢) الكتاب ٤ : ٣١٧ وينظر أيضاً الكتاب ٣ : ٤٠٦ .

(٣٣) قد يؤنث في كلام العرب بغير هاء التأنيث وألفيه .

قال أبو علي الفارسي (التكملة ٣٤١) :

((فأما قولهم : هذِه ، فالهاء بدل من الياء ، والياء مما يؤنث بها ، وكذلك الكسرة في نحو : أنتِ تَفْعلينَ، وأنكِ فاعلةٌ ، ومنهم من يسكنها في الوصل والوقف ، فيقول : هذه أَمَةُ اللهِ)) .

إمكان ، أو بيان حركة ، أو مدّ ، أو عِوَض ، أو تكثير ، أو إلحاق)) [٣٤] .

وتقدر هاء التأنيث في الاسماء المؤنثة التي سمعت عن العرب بغير هاء ، ويعرف هـذا التقدير: ((بالضمير العائد على الاسم ، ونحوه كالردّ في التصغير، كيُدَيَّة الى ما هي فيه حسّاً، والاشارة إليه بذي وما في معناها ، ووجودها في فِعْله، وسقوطها من عدده ، وتأنيث خبره أو نعته أو حاله))[٣٥] . والأمثلة على ذلك واضحة[٣٦] .

واستكمالاً لترصين الفهم ، وتعرّف متطلباته كافة ، بشأن هاء التأنيث ، لابـدّ مـن معرفة محتوى الرافد الذي مَدَّهُ السيوطي بقوله :

((قال الشيخ بهاء الدين النحاس (ت ٦٩٨هـ) في التعليقة : أجمع النحاة على أن ما فيه تاء التأنيث ، يكون في الوصل تاء وفي الوقف هاءً ، على اللغة الفصحى ، واختلفوا أيهما بدل من الأخرى ، فذهب البصريون الى أن التاء هي الأصل ، وأن الهاء بدل عنها ، وذهـب الكوفيون الى عكس ذلك ، واستدلَّ البصريون بأن بعض العرب يقـول التـاء فـي الأصـل والوقف، كقوله :

اللهُ نَجّاكَ بِكَفَّي مَسْلَمَتْ

ولا كذلك الهاء ، فعلمنا أن التاء هي الأصل ، وأن الهاء بدل عنها ، وبأَنَّ لنـا موضـعاً فيه التاء للتأنيث بالإجماع ، وهو في الفعل ، نحو : قامتْ وقعدتْ ، فليس لنا موضع قد ثبـت الهاء فيه ، فالمصير الى أن التاء هي الأصل أولى ، لِما يؤدي قولهم إليه من تكثير الأصول ، واستدلوا أيضاً بأن التأنيث في الوصل الذي ليس بمحل التغيير [٣٧] : فالمصير الى ما جاء في

---

(٣٤) همع الهوامع ٢ : ٢١٦ .

(٣٥) شرح الأشموني على الفية أبن مالك .

(٣٦) ينظر : الكتاب ٣ : ٢٣٨ و ٢٤٠ ، والنوادر ، ١٢٩ ، والتكملة ٣٦٩ (باب ما أنث من الاسماء مـن غير لحاق علامة من هذه العلامات الثلاث به) وشرح الشافية للاستراباذي ٢ : ١٦٢ وأوضح المسـالك الى ألفية أبن مالك ٤ : ٢٨٦ والبهجة المرضية ٢ : ١٩٣ – ١٩٤ وفي تصريف الاسماء ٢٢٤ .

(٣٧) ذهب هذا المذهب الشيخ زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) ، وقد أجمل ما ذهب إليه الصرفيون قبلـه (الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية ٩٦) ، وذلك بقوله :

((واختلفوا في التاء الموجودة في الوصل ، والهاء الموجودة في الوقف : أيتهما الأصل للأخـرى ... ؟ فذهب سيبويه ، وجماعة يتعاطى الإعراب عليها دون الهاء ، وبأن الوصـل هـو الأصـل ، والوقـف عارض. قالوا : إنما أبدلت هاء في الوقف فرقاً بينها وبين تاء التأنيث في : عفريت وملكوت .

وقال أبن كيسان : بل فرقاً بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل ، نحو : خرجتْ وضربتْ .=

محل التغيير هو البدل ، أولى من المصير الى أن البدل ما ليس في محل التغييـــر)) [٣٨]

.

واختلف القراء في الوقف على هاء التأنيث ، فضلاً عن اختلاف رسمها في المصـــحف الشريف ، فإن أبا عمرو بن العلاء ((وابن كثير والكسائي ، يقفـــون بالهـــاء كـــــ : فاطمـــة وقائمة، وهي لغة قريش ، والباقون يقفون بالتاء تغليباً لجانب الرسم ، وهي لغة طيّئ .)) [٣٩]

مـــوارد هـــاء التـــأنيث :

هاء التأنيث تدخل في الاسماء بحسب الوصف الذي تحدد من واقع اللغة ، أما مواردهـــا ومواضعها فقد انتهى اللغويون من النحويين والصرفيين من هذا الباب الى ما يأتي :

أولاً : دخولها للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفات :

ويكون ذلك في حالة جريان الصفات على أفعالها ، نحو : قائمة ومَنْصُـــورة، وحســـنة ، وبصرية ، وهو القياس في هذه الأنواع الأربعة ، أي : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمنسوب بالياء .

وهاء التأنيث في الصفات نحو تاء التأنيث الساكنة المتصلة بالفعل الماضي؛ فـــإذا كـــان الفاعل مؤنثاً حقيقياً وجب اتصالها بالفعل ولزومها إياه ، وإذا كان الفاعل مؤنثاً مجازيـــاً جـــاز اتصالها ، وجاز عدم اتصالها ، نحو قوله تعـــالى : M s t u v w L [٤٠] ، وقولـــه تعالى : M ! " # $ % & L [٤١].

أما الصفات التي تنزَّل على مقصدَيْن، وهي الصفات المختصة بالمؤنث التي بغير هـــاء، نحو : حائِض وطامِث وطالِق وقاعِد وعاصِف ... فقول الخليل (ت ١٧٥هـــ) يكشفه ويبينه فيما أورده سيبويه : ((وزعـــم الخليـــل رحمـــه الله أن M ¿ À Á L [٤٢] ، كقولـــك :

=وذهب آخرون الى أن الهاء هي الأصل ، ولهذا سميت هاء التأنيث لا تاء التأنيث ، وإنما جعلوها تـــاء في الوصل ؛ لأنها حينئذ تتعاقبها الحركات ... والهاء ضعيفة تشبه حروف العلة بخفائها ، فقلبوها الـــى حرف يناسبها ، مع كونه أقوى منها ، وهو التاء)) .

(٣٨) الأشباه والنظائر ١ : ٤٧ – ٤٨ .

(٣٩) الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية ٣٦ .

(٤٠) سورة الممتحنة / ٤ .

(٤١) سورة الممتحنة / ٦ .

(٤٢) سورة المزمل / ١٨ .

(مُعْضِلٌ) للقطاة ، وكقولك : (مُرْضِعٌ) للتي بها إرضاع ، أما المنفطرةُ فيجيء على العمل ، كقولك :

مُنْشَقَّةٌ ، وكقولك : مُرْضِعة للتي تُرْضِعُ)) [٤٣].

معنى ذلك أن نحو هذه الصفات إن قُصد بها الحدوث لحقتها الهاء فقيل : حائضة وطامثة وقاعدة وعاصفة ، وإن لم يقصد بها الحدوث جعلت بغير هاء ، بمعنى ذات أهلية للحيض والطمث والقعود والعصف .....

جاء في الصحاح : ((يقال امرأة حامل ، إذا كانت حبلى ، فمن قال حامل قال : هذا نعت لا يكون إلا للإناث ، ومن قال حاملة بناءً على حَمَلَتْ فهي حاملة ، وأنشد لعمرو بن حسان :

تَمَخَّضتِ المنونُ له بيومٍ

أَتَى ولكلِّ حاملَةٍ تمامُ

فاذا حَمَلتْ شيئاً على ظهرها ، أو على رأسها فهي حاملة لا غير)) [٤٤]، لأن الهاء إنما تدخل للفرق .

والى هذا المعنى ذهب الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في تفسير قوله تعالى: M , - . / 0 1 2 L [٤٥] ، فأوضح الفرق بين الصفة الحادثة والثابتة ، وذلك أن المرضع هي للتي شأنها الإرضاع وإنْ لم تباشِرْهُ في حال وصفها به ، والمرضعة : هي التي في حالة الإرضاع مُلْقِمة ثديها الصبي ، وذكر أن سبب اختيار المرضعة على المرضع أن المراد تفظيع شأن الزلزلة ، وهي أدخل فيها)) [٤٦] .

وهاء التأنيث إذا دخلت على الصفات الجارية على أفعالها لم يتغير بناؤها عما كان عليه قبل ، نحو : فاضل وفاضلة ، ومحبوب ومحبوبة ، وظريف وظريفة ، ومكيّ ومكيَّة ، وأَشِر وأَشِرَة ، ونَسّاب ونَسّابة ، ومِطْراب ومِطْرابة)) [٤٧].

---

(٤٣) الكتاب ٢ : ٧٢

وينظر أيضاً : الكتاب ٣ : ٣٨٣ و ٦٣٢ و ٦٣٣ والانصاف في مسائل الخلاف ٢ : ٧٥٨ م ١١١ .

(٤٤) الصحاح ٤ : ١٦٧٦ – ١٦٧٧ (حمل) .

(٤٥) سورة الحج / ٢ .

(٤٦) ينظر : الكشاف ٣ : ٤ .

(٤٧) ينظر : أدب الكتاب ٣١٩ والتكملة ٣٤٦ والأمالي الشجرية ٢ : ٢٨٦ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢ : ٧٦٠ م ١١١ وفي تصريف الاسماء ٢٣٢ .

وذلك أنّ فاعِلاً مبنيٌّ على فَعَلَ ، ومَفْعولاً مبنيٌّ على فُعِلَ ، وفَعِيلاً مبنيٌّ على فَعُـلَ ، وفَعِلاً مبنيٌّ على فَعِلَ .

وما بُنى من الصفات على وزن **(فَعُول) أو (فَعِيل)** يكون بين صيغتي اسم الفاعـل واسم المفعول ، وذلك ((أن ما كان من فَعول بمعنى الفاعل كصَبور ، ومـن فَعِيـل بمعنـى المفعول كجريح لا تلحقه تاء التأنيث ، مع أمن الالتباس بينهما .... فان لم يذكر الموصوف لزمت التاء لدفع آلالتباس)) (٤٨) .

أما **فَعُول بمعنى المَفْعول** ، وفَعِيل بمعنى الفاعِل فتلحقهما هاء التأنيث مطلقـاً، نحـو : حَلُوبة ورَكُوبة ، قال عنترة : (٤٩)

فيها اثنتانِ وأربعونَ حلوبةً

سوداً كخافيةِ الغُرابِ الأسْحَمِ

ودخول هاء التأنيث هنا للفرق بين ما له الفعل وبين ما الفعل واقع عليه .

وقالوا : أَكُولَةُ الراعي ، والعَلُوفة ، والحَمُولة ، والقَتُوبة ، والنَّسُولة ، والطَّرُوقة .

وقد يُجَرَّدُ فَعِيل عن الوصفية فتلحقه هاء التأنيث ، ويكون بمعنـى مفعـول ، نحـو : الذَّبِيحة ؛ لأنه قد جرى مجرى الأسماء الموصوفة ، ويقال لهذه التاء **: تاء النقل** .

وعدم لحاق هاء التأنيث نحو : صَبور وجَريح في الخبر والحال يكون نحو عـدم لحـاق هاء التأنيث الصفة ، وذلك لأن الخبر والحال والصفة من باب واحد (٥٠).

و(فُعال) بضم الفاء بمنزلة فَعِيل ، ((وتدخل في مؤنث فُعال الهاء كمـا تـدخلها فـي مؤنث فعيل)) (٥١).

ولا تدخل هاء التأنيث الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر في خمسة أوزان :

<u>الأول :</u> فَعول بمعنى فاعِل

نحو: رجل صبور وامرأة صبور ، بمعنى صابر وصابرة ، لعدم جريان الصـفة علـى الفعل .

---

(٤٨) الجمانة في متن الخزانة ٢٥ .

(٤٩) ديوان عنترة ١٢ .

(٥٠) ينظر : الكتاب ٣ : ٦٣٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ وأدب الكتاب ٣١٧ والمخصص ١٦ : ١٢٠ – ١٥٠ وشرح الأشموني ٤ : ٩٦ والجمانة في متن الخزانة ٢٥ .

(٥١) الكتاب ٣ : ٦٣٤ .

ومنه قوله تعالى : M L K J I H L [٥٢] وأصلُ بَغِيّـا : بَغُويـا علـى وزن فَعُـول ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء بالياء ، ثم قلبـت الضمة كسرة لتناسب الياء .

أما قولهم: امرأة عَدُوَّة ، الاصل عَدووَة ، ثم ادغمت الواو بالواو فشاذّ لا يقاس عليـه ، وهذا محمول على قولهم : صَديقة ، والضِّدُّ يُحّمل على ضِدِّه ، نحو ما يحملون النظير علـى نظيره .

الثاني : فَعيل بمعنى مَفْعول

نحو قولهم : رجل جَريح ، وامرأة جَريح بمعنى مَجْروحة ، وشذَّ قولهم : ملحفة جديـدة بهاء التأنيث ، اذ إنها بمعنى مجدودة ، ولحقتها الهاء .

الثالث : ما جاء وزنه على مِفعال بكسر الميم .

نحو قولهم: رجل منحار وامرأة مِنْحار ، وشذ قولهم : امرأة مِيقانة ورجل ميقان ، مـن اليقين .

ولم تدخل هاء التأنيث على نحو هذا الوزن ، لأنه صفة غير جارية على الفعل ، فضـلاً عن أنه يشبه المصدر الميمي بزيادة الميم في أوله .

الرابع : ما كان وزنه على مِفْعِيل بكسر الميم .

نحو قولهم : رجل مِعْطِير وامرأة مِعْطير ، من العِطر .

وشذ قولهم : امرأة مِسْكينة ، فقد حملوا ذلك على قولهم : فَقِيرة ، وسمع أيضاً : امرأة مِسْكِين، فجاؤوا به على القياس ، ولم تلحق هاء التأنيث هذا الوزن لعدم جريان الصفة على الفعل.

الخامس : ما كان وزنه على مِفْعَل ، بسكون بين كسرة وفتحة .

نحو قولهم : رجل مِغْشَم وامرأة مغشم ؛ للذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته.

وقولهم: رجل مِدْعَس وامرأة مدعس ؛ من الدَّعْس بفـتح فسـكون ، وهـو الطعن، ومِدْعَس – بزنة مِذْبَر - : الرمح الذي يطعن به .

فالصفة هنا لم تجر على فعل ، فلم تلحقها هاء التأنيث [٥٣] ، وقد فرض البحث العلمـي ظلاله على هذه الفقرة فوفيتُ مَسْلَكه ((على صَحْصاحِه وعلى المتون)) .

---

(٥٢) سورة مريم / ٢٨ .

(٥٣) ينظر : الكتاب ٣ : ٦٤ والكافية الشافية ٢ : ٢٢١ وشرح التصريح على التوضـيح ٢ : ٢٨٧ – ٢٨٨ وأوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ٤ : ٢٨٧ – ٢٨٨ والبهجة المرضـية ٢ : ١٩٥ – ١٩٦ وشـرح الاشموني وحاشية الصبان عليه ٢ : ٩٥ وفي تصريف الاسماء ٢٣٣ – ٢٣٤ .

ثانياً – دخول هاء التأنيث للفرق بين المؤنث الحقيقي ومذكره

من ذلك قولهم : أمْرُؤٌ للمذكر وامْرَأةٌ للمؤنث .

وقد لحقت أول الاسم هنا ألف الوصل ، ومنه قوله تعالى : M) (* L [٥٤] ، وقوله تعالى : M ! " # $ % & L [٥٥].

وقد لا تلحق أوله همزة الوصل ، قالوا : مَرْءٌ ومَرْأَةٌ . ومنه قوله تعالى :M » ¼ ½ ¾ L [٥٦].

ونحو ذلك: شيخ وشيخة ، وغلام وغلامة ، ورَجُلٌ ورَجُلَةٌ ، وحمار وحمارة ، وبِرْذَوْنٌ وبرذونة ، وقمري وقمرية .

وقد قالوا في هذا الباب للمؤنث أسماءً لا يَشْرَك فيها المذكر نحو : جَدْي وعَناق ، وحَمَل ورِخْل ، وشيخ وعجوز .

وربما ألحقوا المؤنث الهاء مع تخصيصهم إياه بالاسم نحو : جَمَل وناقة ، وكبش ونعجة، وأَسَد ولَبُوءَةٌ ، وهي لغة قليلة ألحقوا الهاء فيها الاسم المؤنث تأكيداً وتحقيقاً للتأنيث ، ولو لم يحتج اليها .

وقد يلحق اللسان هاء التأنيث المذكر ولم يلحقها الاسم المؤنث ؛ نحو إلحاقهم هذه الهاء علامة للتأنيث ،

نحو قوله تعالى : M ½ ¾ ¿ À Á Â Ã L [٥٧].

وقوله تعالى : M Ø Ù Ú Û Ü Ý Þ ß á â ã L [٥٨].

فجعلوا ميزاناً سِمَتُه المساواة في النظر بين أسماء العدد الخالية من علامة التأنيث وذوات العلامة في التأنيث ؛ فثلاثٌ نحو أتانٍ ، وثلاثةٌ نحو زَرافةٍ ، والصفات هي المفتقرة الى التفرقة بين المذكر والمؤنث لاشتراك الصيغة المشتقة بين النوعين .

والافتقار عند جعله للمؤنث الى ما يدل عليه ، وهو هاء التأنيث [٥٩].

---

(٥٤) سورة النساء / ١٧٦ .

(٥٥) سورة النساء / ١٢٨ .

(٥٦) سورة الأنفال / ٢٤ .

(٥٧) سورة الحاقة / ٧ .

(٥٨) سورة البقرة / ١٩٦ .

ثالثاً : تلحق الهاء الواحد للفرق بينه وبين الجمع منه أو العكس

إن لحقت الهاء اسم الجنس جعلته لفرد منها ، وهو المستعمل الكثير في زيادتها لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات ، ونحو هذا قليل في المصنوعات.

فمن المخلوقات نحو : نخل ونخلة ، وتمر وتمرة ، وشجر وشجرة ، وشعير وشعيرة ، وجراد وجرادة .

ومن المصنوعات نحو : جرّ وجرّة ، ولَبِن ولَبِنَة ، وسَفِين وسَفينة ، وقَلَنْسُو وقَلَنْسُوَة .

وهذا النوع كله مؤنث عند الحجازيين مذكر في تميم ونجد .

وقد تلحق الهاء الاسم عكس ما مضى لتمييز الجنس من الواحد ، فيكون دخول الهاء على الجمع لإفادة تأنيثه ، نحو قولهم : الكَمْءُ للواحد والكَمْأَة للكثرة ، والجَبْءُ للواحد والجَبْأَة للكثرة [٦٠] ، وقد يكون هذا التمييز بينهما في الذات .

ونحو ذلك قد يكون التمييز في الصفة ، نحو قولهم : رجل بَغّال ، وجَمّال ... فإن ارادوا الجمع ألحقوا الهاء فقالوا : جَمّالة وبَغّالة ، وسَيّارة .

قال عبد مناف بن ربع الهذلي [٦١] :

حتى إذا أَسْلَكُوهم في قُتائِدَة

شلاً كما تَطْرُدُ الجَمّالَةُ الشُّرُدا

ومثل ذلك : وارِد وواردة ، وشارِب وشارِبة ، وفارِقة وسابِلَة ، ومنه البصريّة والكوفيّة والزبيريّة والمروانيّة والمُسْوَدَّة والمُبْيَضَّة ، الواحد : بصريّ وكوفيّ وزبيريّ ومروانيّ ومِسْوَدّ ومِبْيَضّ [٦٢].

---

(٥٩) ينظر : التكملة ٣٥٠ – ٣٥٤ والمخصص ١٦ : ٩٨ – ١٠٠ والأمالي الشجرية ٢ : ٢٨٧ وجواهر الادب ٥٩ .

(٦٠) قال الجوهري [الصحاح ١ : ٣٩ (جبأ)] : ((الجَبْء : واحد الجَبْأة ، وهي الحمْر من الكمأة ... وأَجْبأَتِ الأرض ؛ أي كثرت كمأتُها ، وهي أرض مُجْبَأَة)) .

(٦١) ديوان الهذليين ٢ : ٤٢ .

وعلق أبو سعيد السكري بعد أن أورد بيت الشعر قائلاً : ((والجَمّالة : اصحاب الجِمال ، والضَّفّاطةَ : التي تحمل البرَّ والمتاع ، يقال : جاءت الضَّفّاطة ، والرَّحّانة التي تحمل الزَّمْل ، وهي مثلها)) ، والزَّمْل: الحِمْل بكسر الحاء .

(٦٢) التكملة ٣٥٤ – ٣٥٨ وشرح الاشموني ٤ : ٩٧ وجواهر الادب ٦٠ وارتشاف الضرب ٢ : ٦٣٨ .

رابعاً : لحاق الهاء لغير فرق إنما لتكثير الكلمة

هذا كثير في الكلام ، نحو غرفة ، وقرية ، وبلدة ، ومدينة ، وعمامة ، وشقة ، وبرمة ، وإداوة ، وكليّة ، وبَهيمة ، وبَرِيّة ، وعِلِّيَّة ، ومَوْماة ، ومَرْضاة .

وربما عبروا عن هذا بالتأنيث ، للعلامة الكائنة في لفظ الاسم .

ومما ذكر يكون فيه مما ليس له مذكر يلتبس به [٦٣].

خامساً : لحاق الهاء صفات المذكر للتكثير والمبالغة لا للتأنيث

مما ألحقت الهاء للتكثير والمبالغة في الوصف قولهم : رجلٌ عَلّامَة ، ونَسّابة ، وسَأّالة ، وراوِيَة للاخبار أو الشعر .....

ونحو ذلك قولهم : رجلٌ فَرُوقة ، ومَلُولة ، وحَمُولة ، دلت الهاء على كثرة الفَرق والمَلَل والاحْتِمال ...

ونحوه : امرأة فَرُوقة ومَلُولة وحَمُولة ، دخلتهن الهاء لمعنى التكثير والمبالغة ، لا لمعنى التأنيث .

وكما ألحقوا الهاء نَسّابة وراوية ألحقوها نحو قولهم : رجل مِطْرابة ، ومِعْزابة .

وقالوا في ذَمِّهِ: رجل لَحّانة ، وهِلْباجة [وهو الاحمق] ، ونحوه : جَخابة فَقاقة ؛ بوزنَ سَحابة وغَزالة .

يلاحظ أن المبالغة حاصلة فيما يجيء على **(فَعّال)** بنفسه وبهيأته ، فإذا لحقته الهاء أَكَّد هذا اللحاق معنى المبالغة ، لأن الهاء هنا للمبالغة لا للتأنيث [٦٤].

وفي قوله تعالى : M**Ä Ã Â Á À**L [٦٥] ، ذهب قسم من الصرفيين الى أن الهاء في (بصيرة) للمبالغة ، نحو الهاء في نسّابة وراوية [٦٦].

ونحو ذلك قوله تعالى : M**F E D C B A @ ? >**

G L [٦٧]، لحقت الهاء لفظ (خالصة) لمعنى المبالغة [٦٨].

---

(٦٣) ينظر : التكملة ٣٦٣ والامالي الشجرية ٢ : ٢٨٩ وشرح جمل الزجاجي ٢ : ٣٧٠ .

(٦٤) ينظر : الكتاب ٣ : ٣٨٤ و ٦٣٨ والهامش (٥) من الصحيفة نفسها بشأن تعليق أبي الحسن الأخفش الذي ذهب فيه الى معنى المبالغة .

وينظر أيضاً : التكملة ٣٦٦ وشرح الفصيح في اللغة ٢٧٥ والمخصص ١٦ : ١٠٣ والأمالي الشجرية ٢ : ٤٨ – ٤٩ و ٢٩٠ وشرح الكافية في النحو ٢ : ١٦٢ وشرح التصريح على التوضيح ٢ : ٢٨٨ وشرح الاشموني ٢ : ٩٧ .

(٦٥) سورة القيامة / ١٤ .

(٦٦) ينظر : الامالي الشجرية ٢ : ٢٩٠ والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ : ٤٧٧ .

وأن يكون ((أنث الخبر ، وجعل معنى (ما) التأنيث ، لأنها في معنى الجماعة ؛ كأنهم

قالوا : جماعة ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ...)) [٦٩].

وان الهاء في (كافة) لحقت هذا اللفظ للمبالغة ، نحو هاء نسّاية وراوية [٧٠] ، وقد وردت في قوله جل وعز : M u v w x y L [٧١] وفي قوله تعالى : M ¡ ¢ £ ¤ L [٧٢].

وذهب النحويون الى أن الهاء في (خليفة) لمعنى المبالغة ، وأنها لازمة ، وأن هذا اللفظ ((لا يقع إلا على مذكّر وفيه الهاء)) [٧٣]. والخليفة : ((أصله خليف ، بغير هاء ، لأنه بمعنى الفاعل ، والهاء مبالغة ، مثل : علامة ونساية)) [٧٤] .

وروى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) في تاج العروس ما ورد في ((المصباح : أنها للمبالغة ، ومثله في النهاية)) [٧٥] ، أي : النهاية في غريب الحديث والاثر لابن الاثير (ت٦٠٦هـ) .

سادساً – إلحاق الهاء الجمع توكيداً لتأنيثه وتغليباً للحمل على الجماعة

ألحقت الهاء لفظ الجمع ، كما ألحقت الهاء نحو : ناقة ونعجة .

ويكون ذلك على قسمين :

الأول : ما يكون مطَّرداً تلزمه الهاء

ويجيء الجمع الذي تلزمه الهاء على مثالين اثنين :

(أَفْعِلَة)

نحو : أَجْرِبَة ، وأَقْفِزَة ، وأَرْغِفَة ، وأَغْرِبَة

---

(٦٧) الانعام / ١٣٩ .

(٦٨) ينظر : الامالي الشجرية ٢ : ٢٩٠ والبيان في غريب إعراب القرآن ١ : ٣٤٣ .

(٦٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ : ٢٣٨ .

(٧٠) ينظر : الأمالي الشجرية ٢: ٤٨ – ٤٩ .

(٧١) سورة سبأ / ٢٨ .

(٧٢) سورة البقرة / ٢٠٨ .

(٧٣) الصحاح ٤ : ١٣٥٦ (خلف) .

(٧٤) المصباح المنير ١ : ٩٢ (خلف) .

(٧٥) تاج العروس ٢٣ : ٢٦٤ (خلف) ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٢ : ٦٩ .

قال الهذلي [٧٦]

من فوقه أَنْسُرٌ وأَغْرِبَةٌ

وتحتَهُ أَعْنُزٌ كُلْفٌ وأَتْياسُ

و **(فِعْلَة)**

نحو : إخْوة ، وغِلْمة ، وصِبْية ، وعِلْية .

ومنه : تِيرة ، وجِيرَة ، وشِيخة ، وقِيعة ، ، في جمع تار ، وجار ، وشيخ ، وقاع ، كما جاء في قوله تعالى : M **J I** L [٧٧].

<u>الثاني :</u> ما لا تلزمه الهاء .

وتكون الهاء غير لازمة في بناءين اثنين من أبنية الجمع ، فقد ألحقت الهاء في :

(فِعالة) بكسر الفاء .

نحو قولهم في حَجَر : حجارة ، وفي ذَكَر : ذِكارة ، وفي جَمَل : جِمالَة .

قال تعالى : M **s r q p** L [٧٨].

وقال تعالى : M **h g f** L [٧٩].

و **(فُعولة)** بضمّ الفاء .

نحو قولهم: عَمٌّ وعُمُومة ، وخالٌ وخُؤُولة ، وصَقْر وصُقُورة ، وخَيْط وخُيوطة ، وذَكَر وذُكورة ، وبَعْل وبُعولة .

قال تعالى : M **a ` _** L [٨٠].

هذه الامثلة لحقتها الهاء ، حيث لم تلحق الكلمة تأنيثاً ، ولم تفصل واحداً من جنس ، ولم تفصل تأنيثاً من تذكير كامرئ وامرأة ، ولا يجري صفة على فِعْل ... وأن الهاء جاءت في البناء غير دالة على ما تدل عليه في الأمر العام من التأنيث [٨١].

---

(٧٦) ديوان الهذليين : القسم الثالث ص ٢ ، والقصيدة متجاذبة بين أبي كبير الهذلي ومالك بن خالد الخُناعي، وخُناعة بضم المعجمة هو ابن سعد بن هذيل .

(٧٧) سورة النور / ٣٩ .

(٧٨) سورة الفيل / ٤ .

(٧٩) سورة المرسلات / ٣٣ .

قرأها حفص وحمزة والكسائي : (جمالة) على التوحيد بغير ألف ، وقرأها الباقون بالألف على الجمع .

ينظر : التيسير في القراءات السبع للداني ٢١٨ والكشاف ٤ : ٢٠٤ .

(٨٠) البقرة / ٢٢٨ والنور / ٣١ .

سابعاً : ما لحقته الهاء على مفاعل وشبهه

ويكون ذلك على أربعة أضرب :

١ - ما لحقته الهاء دلالة على معنى النسب

قالوا: المَهالبة والمَناذرة والمَسامعة والمَشاهدة ، والازارقة والأشاعثة والأشاعرة ، فألحقوا الجمع الذي على مثال مفاعل وأفاعل هاءً ، دلالة على معنى النسب ، في جمع : مُهَلَّبيّ ومُنْذِريّ ومِسْمَعيّ ومَشْهديّ ، وأزرقيّ وأشعثيّ وأشعريّ ؛ بحذف ياء النسب – وهي ياء مشددة – وعوضوا الهاء بدلاً من المحذوف .

وقد فعلوا هذا في جمع التكسير على حدِّ ما جاء في جمع المذكّر السالم (جمع التصحيح) ؛ فقالوا : الأشعثون والأشعرون ، فيجمعون بحذف الياء في نحو ذلك ؛ كأنه جمع أشعث وأشعر ، لا أشعثيّ وأشعريّ ، وقد جاء منه في التنزيل العزيز قوله تعالى : M § ¨ © ª » L [٨٢] [٨٣].

وقوله تعالى : M / 0 1 2 L [٨٤] ،

على قراءة من كسر الهمزة [٨٥].

٢ - ما لحقته الهاء دلالة على الأعجمية المُعَرَّبة

لحقت الهاء بالجمع الذي على مفاعِلَ وشبهه ، دلالةً على الأعجمية المعرّبة ، نحو قولهم: كَيْلَجَة وكَيالِجة ، (الكَيْلَجة : من الكيل) . ومَوْزَجٌ ومَوازِجة ، (المَوْزج : الخفّ) ، وصَوْلَج وصَوالِجة ، وكَرْبَج وكَرابجة ، (الكربج : الحانوت) ، وطَيْلَسان وطَيالِسة ، وجَوْرَب وجَوارِبة .

---

(٨١) ينظر : التكملة ٣٦٦ – ٣٦٧ وعلل النحو ٧٠٤ والمخصص ١٦ : ١٠٣ والأمالي الشجرية ٢ : ٢٩٠ وشرح الكافية في النحو ٢ : ١٦٤ .

(٨٢) سورة الشعراء / ١٩٨ .

(٨٣) ينظر : الكتاب : ٣ : ٣٧٨ والامالي الشجرية ٢ : ٢٩١ وشرح الكافية في النحو ٢ : ١٦٣ والمغني في النحو ٢ : ٨٦ – ٨٧ .

(٨٤) سورة الصافات / ١٣٠ .

(٨٥) قرأ نافع وابن عامر بهمزة مفتوحة ممدودة واللام مكسورة ، وقرأ الباقون مكسورة الهمزة ساكنة اللام . ينظر : معاني القراءات لأبي منصور الأزهري ٤١٢ .

وألحقوا بهذا الضرب من الاسماء المعرّبة اسمين اجتمع فيهما النَّسَبُ والعجمة ، وهما : البَرابِرةُ والسَّيابِجة ، فأفاد معنى البَرْبَرِيينَ والسَّيْجِيينَ ، واحدهم : بَربَريّ وسَيبجي ، (والسيبجي : خادم الفيلة ، أو قوم من السِّنْد) ، نحو ما أرادوا بالمسامعة : المِسْمَعِيين .

إنّ الهاء لحقت بناء مَفاعِل وشِبْهه دلالة على النسب ، نحو المَسامِعة ، ولحقت الأعجمي المعرب لمشابهة العجمة للنسب ، وذلك أن النسب ينقل الاسم من العلمية الى الوصفية ، أما الاسم الأعجمي فمنقول بالتعريف الى العربية .

وهذه الأعجمية الداخلة في هذا الباب من أسماء الأجناس ، لذلك ، إن العجمة هنا لا تمنع الصرف [٨٦].

٣ - ما لحقته الهاء عوضاً من ياء شبه مفاعيل وهي لازمة

قالوا : فِرْزان وفَرازنة ، وجَحْجاح وجَحاجحة ، وزِنْديق وزَنادقة ، وتِنْبال وتَنابلة .

فالهاء لحقت الجمع عوضاً من الياء التي في مثال مفاعيل في قولهم : فرازين ، وجحاجيح ، وزناديق ، وتنابيل ، وهذه الهاء لازمة لا تحذف ؛ لأنها معاقبة لليـاء التي في الجحاجيح ونحوه ، فإن حذفت التاء جيء بالياء لأنهما يتعاقبان ، وفِرْزان : الملكة في لعبة الشطرنج ، والجمع فَرازين ، نحو : سَراحين وقَرابين ، على وزن فَعالِين ، ولم يجئ الّا اسماً، ولا يكون الا جمعاً [٨٧].

٤ - ما لحقته الهاء تغليباً لمعنى الجمعية ولم تلزمه

من ذلك قولهم في جمع صَيْقَل وصَيْرَف وقَشْعَم : صَياقِلَة وصَيارِفة وقَشاعِمة ، غير أن الاكثر في كلامهم الصَّياقِلُ والصَّيارِف والقَشاعِم ، من غير هاء ، (والقشعمُ : المُسِنُّ) .

ومثل ذلك : الملائكةُ والملائكُ [٨٨].

جاء في الصحاح [٨٩] : ((والمَلَكُ من المَلائِكة واحد وجمع ، قال الكسائي : أصله مَأْلَكٌ بتقديم الهمزة من الأُلوك وهي الرسالة ، ثم قلبت وقدمت اللام فقيل : مَلْأَكٌ ... ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال ، فقيل : مَلَك ، فلما جمعوه ردوها إليه فقالوا : ملائكة وملائك أيضاً ، قال أمية بن أبي الصلت :

---

(٨٦) ينظر : الكتاب ٣ : ٦٢٠ – ٦٢١ والتكملة ٣٦٨ وارتشاف الضرب ٢ : ٦٤٠ والامالي الشجرية ٢ : ٢٩١ – ٢٩٢ وشرح الاشموني وحاشية الصبان عليه ٢ : ٩٧ .

(٨٧) ينظر : الكتاب ٢ : ٣٨ و ٤ : ٢٥٢ والتكملة ٣٦٨ ، والاقتضاب في أدب الكتاب ٢٨٤ والممتع في التصريف ١ : ١٣٩ والامالي النحوية ٩٤ وشرح التصريح على التوضيح ٢ : ٢٨٨ .

(٨٨) ينظر : الكتاب ٣ : ٦٤٤ و ٤ ٢٥٢ والأمالي الشجرية ٢ : ٢٩٢ والامالي النحوية ٩٤ – ٩٥ .

(٨٩) الصحاح ٤ : ١٦١١ (ملك) .

فكأنَّ بِرْقَعَ والمَلائِكُ حولَهُ

سِدَرٌ تَواكَلَهُ القَوائِمُ أَجْرَدُ

ثامناً : ما لحقته الهاء من أبنية المصادر عوضاً من محذوف

يورد البحث أربعة أبنية تلحق الهاء مصادرها عوضاً من محذوف ، هي :

١ - مصدر المثال الواوي المحذوفة فاؤه من المضارع

مضارع المثال الواوي لنحو : وَصَفَ ، وَزَنَ ، وَعَدَ ، وَجَدَ ، وَلَدَ ، وغيرها : يَصِفُ ، يَزِنُ ، يَعِدُ ، يَجِدُ ، يَلِدُ ؛ تحذف الواو الواقعة فاء في المضارع حذفاً قياسياً ، لاستثقال الواو بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة .

وتحذف الواو أيضاً إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة مَنْوِيَّة نحو : وَضَعَ يَضَعُ ، الأصل: يَوْضِعُ ، من باب ضَرب يَضْرِب ، فتحت عين المضارع لأجل حرف الحلق .

ولما وجب حذف الواو في المضارع المبدوء بالياء حُمِل عليه المضارع المبدوء بأحرف المضارعة الاخرى : الهمزة ، والنون ، والتاء ، ليجري المضارع في تصريفه على طريقة واحدة ، فضلاً عما في الحذف من تخفيف .

ولما أُعِلَّ الفعل المضارع ، بما جرى فيه من إعلال بالحذف ، حُمِلَ عليه المصدر المكسور الفاء الساكن العين ، نحو : وِصْفٌ ، وِزْنٌ ، وِعْدٌ ... ، فحذفت فاء المصدر ، وهي الواو ، بعد إلقاء حركتها – وهي الكسرة – على ما بعدها ، ولزمت الهاء آخره عوضاً من الفاء المحذوفة ، وذلك نحو : الصِّفَةُ ، والزِّنَةُ ، والعِدَةُ ... فالافعال والمصادر تجري مجرى واحداً في الصحة والاعتلال ، لِما في ذلك من التشاكل والتوافق .

في هدى ما تقدم ، إنّ المبنيّ على (فِعْلَة) من المثال الواوي إذا أريد به المصدر جرى فيه ما يوجب من التغيير والحذف .

واذا أريد به اسم لا مصدر كان تاماً لا يحذف منه شيء ، نحو : وَجَهَ وِجْهَةً ، ومنه قوله تعالى: M : ; > = < ? @ L[٩٠] [٩١].

---

(٩٠) سورة البقرة / ١٤٨ .

(٩١) ينظر : الكتاب ٤ : ٣٣٦ – ٣٣٧ والمقتضب ١ : ٨٨ – ٨٩ والمنصف ١ : ١٨٤ وشرح الملوكي لابن جني ٣٣٤ و ٣٣٩ و ٣٥٨ والممتع ٢ : ٤٣١ وشرح المفصل ١٠ : ٥٩ – ٦٢ وإيجاز التعريف في علم التصريف ١٦٥ – ١٦٦ وفصل الخطاب في أصول لغة الإعراب ٧٥ والإعلال في كتاب سيبويه ٣٤٢ – ٣٤٣ و ٣٤٧ .

٢ - مصدر (أَفْعَلَ) معتلّ العين

ذلك نحو : أقامَ ، وأبانَ ، الأصل : أَقْوَمَ ، وأَبْيَنَ ، نقلت الفتحة من الواو والياء الى الساكن الصحيح قبلهما : (إعلال بالتسكين) فقلبت الواو أو الياء ألفاً لتحرك كل منهما في الاصل ، وانفتاح ما قبلهما بعد النقل – في اللفظ - : (إعلال بالقلب) ، فصار : أقامَ ، وأبانَ؛ وهكذا سائر الافعال المعتلة العين بالواو وبالياء ، مما كان على (أفعل) .

المصدر منهما : إقامة ، وإبانة ، جرى فيهما من الإعلال ما جرى في فعليهما من النقل (التسكين) ، والقلب ، والحذف ، ثم التعويض من الحرف المحذوف ، على الوفق الآتي توضيحاً للحركة الداخلية التي جرت في مبنى كل منهما :

١ - **(إعلال بالنقل)** ؛ تنقل الفتحة من العين الى فاء المصدر الساكنة : (إِقْوام / إِبْيان) .

٢ - **(إعلال بالقلب)** ؛ يقلب حرف العلة (الواو أو الياء) ألفاً لتحركه في الاصل ، وانفتاح ما قبله في اللفظ (الآن) : (إقاام / إباان) .

٣ - **(إعلال بالحذف)** ؛ تلتقي الفان : الألف المنقلبة عن حرف العلة ، والألف الزائدة : (ألف صيغة إفعال) ، فتحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين : (إقام / إبان) .

٤ - **(التعويض)** ؛ تحذف إحدى الألفين ، ويعوض منها الهاء ، والهاء مما يعوض من المحذوف : (إقامة / إبانة) ، وقد صرح أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) بأن الهاء لازمة لهذا المصدر .

مذهب الخليل وسيبويه رحمهما أن المحذوف الألف الثانية الزائدة ، فالوزن على مذهبهما : **(إِفَعْلَةٌ)** .

ومذهب أبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) أن المحذوف الألف الاولى الاصلية ، فالوزن على مذهبه : **(إفالَةٌ)** .

وجرى الإعلال المذكور لما اعتلت عينه من مصدر على (إفْعال) حملاً على اعتلال فعله ، اذ إن المصادر تصح لصحة أفعالها ، وتعل لإعلالها .

وقد ورد عن العرب الحذف من غير تعويض نحو : أرى إراءً ، وأجابَ إجاباً ، وأقام إقاماً ، ومنه قوله تعالى : M (* L [٩٢] ، وقد أجاز سيبويه ذلك ، وذهب الفراء (ت٢٠٧هـ) في نحو هذا إلى أنهم إن لم يعوّضوا الهاء حملوا المصدر مضافاً ، فكان

---

(٩٢) سورة الانبياء / ٧٣ .

المضاف إليه هو العوض ، ورجح الرضي الاستربادي (ت ٦٨٦هـ) ما ذهب إليه الفراء ، وجعله أَوْلَى ، لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة [٩٣] ، وهو الصحيح .

٣ - مصدر (اسْتَفْعَلَ) المعتلّ العين

نحو : اسْتَقام ، واسْتَبان ؛ الاصل : اسْتَقْوَمَ ، واسْتَبْيَنَ ، جرى في بنائهما الداخلي نحو ما جرى في أقامَ وأبانَ ، من إعلال بالتسكين ، وإعلال بالقلب ، وهكذا يكون التغيير والتحول في الافعال المعتلة العين بالواو وبالياء جميعها ، مما كان على (اسْتفعَلَ) .

المصدر منهما : (اسْتِقامة ، واسْتِبانة) ، جرى في بنائهما الداخلي من الإعلال ما جرى في نحو : إقامة وإبانة ، من إعلال بالنقل (بالتسكين) ، فإعلال بالقلب ، فإعلال بالحذف ، ثم التعويض بالهاء ، والهاء مما يعوض من المحذوف، وهي لازمة هنا نحو لزومها في **(الإفعال)** .

وخلاف الصرفيين نحو الخليل وسيبويه من جهة ، والاخفش والفراء من جهة أخرى ، ومن تبعهم في حذف أَحد ألفي الاستفعال من المعتل العين ، هو الخلاف عينه فيما ذهبوا إليه في **(الإفعال)** ، وكلاهما محمول في التعامل على معاملة الواوين في (مفعول) الذي عينه واو ، ولامه صحيحة ، مع ملاحظة ترك التعويض في (مفعول) ، لأنه صفة توقع الإيهام قصد التأنيث ، إذا لحقته الهاء تعويضاً عند إرادة التذكير ، [٩٤] اذ إن الصفةَ مُعَرَّضَةٌ لأنْ يُقْصَدَ بها مذكر ومؤنث .

٤ - مصدر (فَعَّلَ) مضعّف العين معتل اللام

مصدر (فَعَّلَ) الصحيح اللام يجيء على **(تَفْعيل)** ، وهو مطّرد قياسي في غير الناقص ، و **(تَفْعِلَة)** كثيرة ، غير أنها مسموعة ، نحو : كَرَّمْته تكريماً وَتَكْرِمَة ، ومنه قوله تعالى : M **I J K L** L [٩٥] .

---

(٩٣) ينظر : الكتاب ٤ : ٨٢ و ٣٤٨ و ٣٥٥ والمقتضب ١ : ٢٤٢ – ٢٤٣ وكتاب الافعال لابن القطاع ١ : ١٥ والممتع ٢ : ٤٩٠ وإيجاز التعريف في علم التصريف ١٦١ وشرح الرضي للشافية ١ : ١٦٥ وفصل الخطاب في أصول لغة الإعراب ٧٥ والإعلال في كتاب سيبويه ٧٤ .

(٩٤) ينظر : الكتاب ٣ : ٣٥٥ والمنصف ١ : ٢٨٧ – ٢٩٢ والممتع في التصريف ٢ : ٤٧٩ – ٤٨١ و ٤٩٠ وإيجاز التعريف في علم التصريف ١٦١ – ١٦٢ والتسهيل ٢٠٧ .

(٩٥) سورة النساء / ١٦٤ .

والمعتل الفاء نحو : وَجَّهْته توجيهاً ، ويَسَّرْته تيسيراً .

والمعتل العين ، نحو : قَوَّمْته تقويماً ، وبَيَّنته تَبْييناً .

والمهموز ، نحو : خَطَّأْته تَخْطِيئاً وتَخْطِئَة .

أما **المعتل اللام** فيجيءُ مصدره على **(تَفْعِلَة)** ، نحو : رَوَّيْته تَرْوِيَة ، وسَوَّيْته تَسْوِيَة ، وعَدَّيْتُهُ تَعْدِيةً .

قال سيبويه :

((وأما عَزَّيْتُ تَعْزِيَةً ونحُوها فلا يجوز الحذفُ فيه ، ولا فيما أشبهه ، لأنهم لا يجيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو مما هما فيه من موضع اللام صحيحتين ... ولا يجوز الحذف أيضاً في تَجْزِئَة وتَهْنِئَة .... لأنهم ألحقوهما ، بأختيهما من بنات الياء والواو ، كما ألحقوا أَرْأَيْتُ بأَقَمْتُ حين قالوا : أَرَيْتُ :)) [٩٦] .

وظاهر كلام سيبويه أن **(تَفْعِلَة)** لازمٌ في المهموز ، كما هو في الناقص، نحو : خَطَّأْته تخطئة ، وجَزَّأْته تجزئه ، وهَنَّأْته تهنئة ، ولا يقال : تَخْطِيئاً ، وتَجْزِيئاً ، وتَهْنِيئاً ، وجعل ذلك نظير إلحاقهم أَرْأَيْتُ بأَقْمْت عند قولهم : أَرْيْت .

وذلك لَمّا كثر الاستعمال في (أَرْأَيْتُ) استثقلوا الهمزة فيها ، فنقلوا الفتحة فيها الى الساكن الصحيح قبلها : (إعلال بالتسكين) ، وقلبوا الهمزة ألفاً تخفيفاً ، ثم حذفوها تخلصاً من التقاء الساكنين .

وفي مصدر (فَعَّلَ) المعتل اللام كرهوا (التفعيل) ، ولم يقولوا : التَّرْوِيّ والتَّعْدِيّ والتَّخْلِيّ . ونحو ذلك ، استثقالاً لتضعيف الياء ، فحذفوا ياء (التفعيل) ، وهي الياء الأولى الساكنة ، قياساً على (تَكْرِمَ) ، لأنها لم يحذف فيها شيء من الأصول ، ثم عوَّضوا منها الهاء ، نحو تعويضهم في باب (الإقامَة) و(الاْستِقامة) ، وقد جاء التشديد في الضرورة ، كما في قوله [٩٧]

فَهْي تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيّا كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيّا

تاسعاً : ماله مصدران من أبنية الأفعال : بغير هاء ، وبهاء لغير عوض من محذوف

استُعمل مصدران لقسم من أبنية الأفعال :

أحدهما ، بغير هاء .

والآخر ، بهاء لحقت ذلك القسم من المصادر لغير عوض من محذوف . ولهذا الشأن مثالان :

---

(٩٦) الكتاب ٤ : ٨٣ .

(٩٧) ينظر الكتاب ٤ : ٨٣ والأمالي الشجرية ٢ : ٢٩٤ وشرح الشافية للرضي ١ : ١٦٤ .

الأول : فَعْلَلَ

ما كان من الأفعال على **(فَعْلَلَ)** فمصدره على **(فَعْلَلَةٍ)** و **(فِعْلال)** ، فاللازم للمصادر التي جاءت على أربعة أحرف ((الذي لا ينكسر عليه ، أن يجيء على مثال **(فَعْلَلَة)**، وكذلك كلّ شيء ألحق به بنات الثلاثة بالأربعة ، وذلك نحو: دَحْرَجْتُه دَحْرَجةً ، وزَلْزلته زلزلةً ، وحَوْقَلْته حَوْقلةً)) [٩٨] .

وقالوا : زِلْزالاً ، ودِحْراجاً ، وسِرْهافاً على **(فِعْلال)** بكسر أوله ، ومنه قوله تعالى :

M **9** : ; < L[٩٩] ،

ونحو قول عنترة:[١٠٠]

واذا الأمورُ تَحوَّلَتْ أَلْفَيْتَهُم

عِصَمَ الهوالكِ ساعةَ الزّلْزالِ

وقول الشاعر :

(سَرْهَفْتَ ما شِئْتَ مِنْ سِرْهاف)

وقد فتح قسم من الناطقين أول (فعلال) ، وكأنهم حذفوا هاء (فَعْلَلة) ، وزادوا الألف قبل الآخر ، والفَعْلَلة هاهنا بمنزلة المُفاعلة في فاعَلْتُ .

الثاني : فاعَلَ

ما كان من الأفعال على **(فاعَلَ)** فمصدره على **(الفِعال)** بكسر أوله ، وعلى **(المُفاعَلَة)** ، نحو : النِّزالُ والمنازَلةُ ، والقِتال والمُقاتلة ، والخِصام والمُخاصمة ، والسِّباق والمُسابقة .

واللازم عند سيبويه في مصدر (فاعَلَ) : (المُفاعلة) ؛ لأنهم قد يَدَعُون (الفِعال) ولا يَدَعُونَ (المُفاعلة) .

قال :

((وجاء (فِعالٌ) على فاعَلْتُ كثيراً ، كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في (قِيتال) ونحوها .

وأما **(المُفاعَلَةُ)** فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الاسْتِفْعال اسْتَفْعلتُ)) [١٠١] .

---

(٩٨) الكتاب ٤ : ٨٥ .

(٩٩) سورة الزلزلة / ١ .

(١٠٠) ديوان عنترة ٥٤.

(١٠١) الكتاب ٤ : ٨١ .

وفي المعتل الفاء ، قالوا : واجَهْته مُواجهةً ، وواعَدْته مواعدةً ، ويامَنْتــه مُيامَنَــةً، وياسَــرْته مُياسرةً ، **ولا يجيء (فِعال) فيما فاؤه ياء للاستثقال .**

والمعتل العين

قولهم : حاوَرْته مُحاورةً ، وغاوَرْته مُغاورةً ، وقايَسْته مُقايَسَة ، وبايَنْتُه مُبايَنَةً .

والمعتل اللام

نحو قولهم : رامَيْته مُراماةً ، وحاذَيْته مُحاذاة ، وجازَيْته مُجازاة .

والمضاعف

نحو : راددتُه مُرادَّةً ، وعازَزْتُه مُعازَّةً ، وحاجَجْتُهُ مُحاجَّةً ، وقاصَصْته مُقاصَّةً .

وذهب قسم من أهل الصرف الى أن الهاء التي ألحقــت **(الفَعْلَلَــة)** نحــو الدّحْرجــة والسَّرْهفة إنما ألحقت عوضاً من ألف الدِّحراج والسِّرهاف ، لأن التذكير هو الأصل [١٠٢] .

الانتصار لسيبويه في (المُفاعلة) فيما أَخذ عليه السيرافي

قال سيبويه بشأن (المفاعلة) في نحو : قاتلَ قِتالاً ومُقاتلة ، والأصل قيتال :

((وأما فاعلتُ فان المصدر منه الذي لا ينكسرُ أبداً : (مُفاعلة) . جعلوا الميم عوضــاً من الألف التي بعد أول حرف منه ، والهاءُ عوضٌ من الألف التي قبل آخــر حــرف ... إلا أنهم ألزموها الهاء لما فروا من الألف التي في (قِيتال) ، وهو الأصل)) [١٠٣] .

نَقَدَ السيرافي كلام سيبويه ، وعَدَّ هذا الكلام مُخْتلاً ، ومِمّا أنكر ، وذلك في قوله :

((كلامُ سيبويه في هذا مُخْتلٌّ ، وقد أُنكر ، وذلك أنه جعل الميمَ عوضاً من الألف التــي بعد أول حرف منه ، وذلك غلط ، لأن الألف التي بعد أول حرف هي موجودة في (مُفاعلة)، ألا ترى أنك تقول : قاتلت ، وبعد القاف ألف زائدة ، وتقول : مُقاتلة فــي المصــدر ، وبعــد القاف ألف زائدة . فالألف موجودة في المصدر والفعل . فكيف تكون الميم عوضاً من الألــف والألف لم تذهبْ ؟)) [١٠٤].

والجواب على ما ذهب إليه السيرافي :

أن **(فِيعالاً)** هو الأصل عند سيبويه في فاعَلْت ، وقد أورده في نــص كلامــه ، كمــا أورده في النص الآتي : ((وجاء (فِعال) على فاعلتُ كثيراً ، كأنهم حذفوا الياء التــي جــاء

---

(١٠٢) ينظر : الكتاب ٤ : ٨٠ و ٨٥ و ٨٦ وكتاب الأفعال لابن القطاع ١ : ١٦ والأمــالي الشــجرية ٢ : ٢٩٤ وشرح الشافية للرضي ١ : ١٦٦ .

(١٠٣) الكتاب ٤ : ٨٠ .

(١٠٤) الكتاب ٤ : ٨٠ هامش (١) .

بها أولئك في (قِيتال) ونحوها ، وأما (المُفاعَلَةُ) فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الاْستِفْعال اسْتفعلتُ)) [١٠٥] .

فضلاً عن ذلك أورد ما يأتي :-

((وقد قالوا : الزَّلْزال والقَلْقال ، ففتحوا كما فتحوا أول التَّفعِيل ، فكأنهم حذفوا الهاء وزادوا الألف في (الفَعْلَلَة) ، و(الفَعْلَلة) ههنا بمنزلة (المُفاعلة) في فاعَلْتُ ، و(الفعْلال) بمنزلة **(الفيعال في فاعَلْت)** ، وتمكُّنُهما هنا كتمكُّن دَيْنِك هناك)) [١٠٦] .

هذه النصوص التي أوردها سيبويه ، تكفي لكشف واقع اللغة بواقعها ، ومن خلال أبنيتها التي بنيت عليها ؛ إذ إن الأصل : فِيعال في فاعَلَ . وفي نحو : قاتَلَ لما أرادوا المصدر على (فِعال) كسروا القاف ، ولأجل هذه الكسرة قُلبت الألفُ ياءً ، فالياءُ في (القِيتال) منقلبة عن الألف .

ولما أرادوا (المُفاعلة) ، وهي القياس المطّرد الذي لا ينكسر أبداً ، أبدلوا الميم من الألف المُعَلّة ، وحذفوا كسرة القاف ، وجاؤوا بألف صيغة المفاعلة ، ثم حذفوا الألف التي قبل الآخِر في (قِيتال) ، وعوضوا منها الهاء .

يتضح أنّ كلامَ سيبويه الذي هو كلام شيخه الخليل ، لا غبار عليه ، ولا اختلال فيه ؛ إذ جعل (فِيعالاً) هو الأصل ، وأجرى عليه (المُفاعَلَة) في الإبدال أولاً من الألف المنقلبة ياء في (قِيتال) ، وفي الحذف والتعويض بالهاء من الألف التي قبل لام قِيتال ثانياً .

وبصورة أكثر يُسْراً ، يؤخذ نصّ سيبويه الأول من بين نصوصه الثلاثة ، ويُعَدَّلُ بالزيادة التي تساعد على كشف العَتَمَةِ ، وقد وُضعت هذه الزيادة بين قوسين ، وقد تؤدي الى رفع الالتباس الذي أثاره السيرافي .

نص سيبويه مع الزيادة :

((وأمّا فاعَلْتُ فإن المصدر الذي لا ينكسر أبداً (مُفاعَلَة) جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه ، [وهي المنقلبة ياءً ، لكسرة القاف في قِيتال] ، والهاء عوض من الألف التي قبل آخر حرف .... إلا أنهم ألزموها الهاء لمّا فرُّوا من الألف التي في قيتال ، وهو الأصل .)) [١٠٧] .

يلاحظ وضوح نصّ سيبويه ، فضلاً عما أورده من نصوص أخرى في حقل المادة نفسها ، مما لا يخفى على عالم الصرف نحو السيرافي وغيره .

---

(١٠٥) الكتاب ٤ : ٨١ .

(١٠٦) الكتاب ٤ : ٨٥ .

(١٠٧) الكتاب ٤ : ٨٠ .

يقوّي ما ذهبنا إليه أن السيرافي على دراية تامة بما يرمي إليه سيبويه ، وبما يقتضيه المقام ، ما أورده السيرافي نفسه فيما ملخصه بالهامش (٢) من صحيفة (الكتاب) نفسها .

عاشراً : الهاء التي تلحق أمثلة مصدر الهيأة والمرة

مصدر الهيأة يصاغ من الثلاثي المجرد على مثال **(فِعْلَة)** ، بكسر الهاء ، للدلالة على النَّوع ؛ نحو قولك : حَسَنُ الطِّعْمَة ، تريد ((الضّرْب الذي هو عليه من الطّعْم)) (١٠٨) .

وقولك : **شَرِبَ شِرْبَةَ هناءةٍ** ؛ تريد الضَّرْب الذي أصابه من الشّرب ؛ أي صفة الحدث عند وقوعه ، وكذلك : ضِرْبة ، وجِلْسة ، وقِعْدة ، أي ضرباً موصوفاً بصفة ، وجلوساً موصوفاً بصفة تذكر **بالوصف أو بالإضافة** ، نحو ما ورد من أمثلة ، أو تكون **معلومة بقرينة الحال** ، كقول النابغة الذبياني (١٠٩) .

ها إنَّ تاعِذْرَةٌ إنْ لم تكنْ نَفَعَتْ

فإنَّ صاحِبَها قد تاهَ في البَلَدِ

أي هذا عذرٌ بليغ (١١٠) .

وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل الثلاثي جئت بالمصدر على مثال **(فَعْلَة)** بفتح الفاء، على الأصل – لكل ثلاثي لا هاء فيه ، نحو : رميتُه رَمْيَةً ، وضربتُه ضَرْبَةً ...

أما مصدر المرة لغير الثلاثي فإنما تجيء بالواحدة على المصدر اللازم للفعل وإلحاقه الهاءَ وذلك نحو الأمثلة الآتية :

أَفْعَلَ ، نحو : أعطَيْتُ إعطاءَةً .

اِفْتَعَلَ ، نحو : اِحترزْتُ احْتِرازَةً واحدة .

اِنْفَعَلَ ، نحو : اِنْطلقتُ انْطلاقَةً واحدة .

استفعل ، نحو : اِسْتخرجْتُ اسْتِخراجة واحدة .

وما جاء على مثاله وزنته بمنزلته ، قولك على مثال :

اِفْعَنْلَلَ ، نحو : اِقْعَنْسَسَ اِقْعِنْساسَةً .

اِفْعَوْعَلَ ، نحو : اِغْدَوْدَنَ اِغْدِيدانَةً .

أَفْعالَّ ، نحو : اِخضارّ اخْضِيرارَةً .

فَعَّلَ ، نحو : رَوَّحْتُهُ تَرْويحَةً .

---

(١٠٨) الكتاب ٤ : ٤٤ (هذا باب ما تجيء به (الفعلة) تريد بها ضرباً من الفعل) .

(١٠٩) الديوان ٢٨ ونص البيت فيه :

ها إنَّ ذي عذرةٌ إلا تكن نَفَعَتْ فإنَّ صاحِبَها مشارِكُ النَّكَدِ

(١١٠) ينظر : الكتاب ٤ : ٤٤ وشرح الشافية للرضي ١ : ١٨٠ .

تَفَعَّلَ ، نحو : تَقلبَّتُ تَقلبُّةً واحدة .

تفاعل ، نحو : تغافَلَ تغافُلَةً واحدة .

فاعَلَ ، نحو : قاتلته مقاتلةً ، ورامیته مراماةً .

وإذا كان للرباعي ، وذي الزيادة ، مصدران : أحدهما أَشْهَرُ وأغلَبُ ، فمصدر المرة على ذلك الأشهر الأغلب ؛ فالمُقاتلة بمنزلة الإقالة والاستغاثة لأنك أردت المرة الواحدة ، لم تجاوز لفظ المصدر **فلا بدَّ من لحاقه الهاء** .

فهاء الوحدة لأبدّ من أن تلحق المصدر عند إرادة معنى المرة الواحدة ، سواء أثلاثياً كان الفعل أم غير ثلاثي .

أما إذا **كان المصدر ذي الهاء** – أي أنه مبني على الهاء في الأصل – فانه يبقى على حاله ، نحو : نَشَدْت نشْدَةً ، ورَحِمَهُ اللهُ رَحْمَة ، وخطوْتُ خَطْوَةً ، وغرفْتُ غَرْفَةً ، والحال نفسها فيما يتعلق بغير الثلاثي ، نحو : دحرجْتُه دَحْرَجَةً ، **بقيت الهاء اللاحقة بالمصدر ، والأكثر الوصف بلفظ الواحدة لهذا النحو من مصادر المرة لرفع اللبس** ، نحو :

نَشَدْتُه نَشْدَةً واحدة .

ودحرجْتُه دَحْرجَةً واحدة .

وعَزَّيتْهُ تَعْزِيَةً واحدةً .

وَجَوَّزَ قسم من الصرفيين حذف هذه الهاء ، التي بُنى عليها المصدر والمجيء بتاء الوحدة محلّها .

وشذ في الثلاثي حرفان : إتْيانة ولِقاءة ، فلم تحذف منهما الزوائد ولم يُرَدّا إلى بناء (فَعْلَةٍ) ، بل ألحق بهما التاء كما هما ، ويجوز المجيء بهما على القياس : أَتْيَةً ، ولَقْيَة .

ويجوز إيراد مصدر المرة من معنى الفعل دون لفظه ، نحو قولك : اجْتَوَرْتُ تَجاوُرَةً، لأنّ اجْتَوَرَ وتَجاوَرَ معناهما واحد ، ونحو ذلك يجوز ما في هذا الباب جميعاً ، وقالوا : يَدَعُه تَرْكَةً واحدة [١١١] .

الحادي عشر : لحاق الهاء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم في النداء عوضاً من الياء

ذلك نحو قول العرب : يا أبه ، ويا أمه ؛ الأصل في نداء الأب والأم قبل دخول الهاء فيها : يا أبِ ، ويا أُمِّ بالكسر ويا أبي ، ويا أُمِّي بالياء ؛ وهي ياء الإضافة .

((وزعم الخليل رحمه الله ، أنه سمع من العرب من يقول : يا أُمَّةُ لا تَفْعَلِي ، ويدلّك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عَمَّة وخالة أنك تقول في الوقف : يا أُمَّهْ ويا أَبَهْ ، كما تقول : يا خالَهْ ... وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت الى نفسك خاصةً : كأنهم جعلوها

---

(١١١) ينظر : الكتاب ٤ : ٤٤ و ٨٦ وشرح الشافية للرضي ١ : ١٧٩ – ١٨٠ .

عوضاً من حذف الياء ، وأرادوا أن لا يخلوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء .... فلما ألحقوا الهاء في أَبَهْ وأُمَّهْ ، صيَّرُوها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع ، نحو : خالَة وعَمَّة ، واختص النداء بذلك لكثرته في كلامهم)) [١١٢] .

فإذا قلت : يا أَبَهْ ويا أُمَّهْ ، تريد : يا أبي ويا أُمّي ، جعلت الهاء عوضاً من ياء الإضافة، ويكون الوقف عليها بالهاء ، إلا في القرآن الكريم ، فإن الوقف عليها بالتاء اِتّبَاعاً للتنزيل العزيز .

وقد يقف بعض العرب على الهاء بالتاء ، يقولون : يا طلحتْ ويا عربيتْ .

وقول الشاعر :

((بلْ رُبَّ تَيْهاء كظَهْرِ الْحَجَفَتْ))

والهاء لم تسقط في الوصل من الأب ، وهي تسقط من الأمّ في قولك : يا أُمُّ أقبلي ؛ لأن (الأبَ) بُني على حرفين بعد حذف لامه ((وأرادوا أن لا يُخِلّوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء)) . نحو قول الخليل وسيبويه ، **((فالهاء ملازمة في نداء الأب ، وكذلك نداء الأم.))** [١١٣].

وكل ما جاء في القرآن الكريم فيما يتعلق بنداء الأب جاء بالتاء وقرئ به في درج الكلام أو الوقف عليه [١١٤] .

نحو قوله تعالى :

M ³ ´ µ ¶ ¸ ¹ º » ¼ ½ ¾ L [١١٥] .

وقوله تعالى :

M b c d e f g h L [١١٦] .

وآياتٌ أُخَرُ [١١٧] .

---

(١١٢) الكتاب ٢ : ٢١١ .

(١١٣) ينظر : جمهرة اللغة ٣ : ٣٢١ (حضجم) وسر صناعة الاعراب ١ : ١٥٩ وهامش (٩) والبيت لسؤر الذئب والصحاح ٦ : ٢٢٦٠ (أبا) ، والمقرب ٧٢ واللسان ١٤ : ٩ (أبا) ، والاشباه والنظائر ١ : ١١٣ و ١٢٠ ، والكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية ٣٠٧ .

والْحَجَفَةُ ، بفتح الثلاثة : ترس يُتَّخذ من جلود الإبل ، وروى بعضهم : بل جوز تيهاء .

(١١٤) ينظر : التنكرة في القراءات ٢ : ٤٦٥ والكواكب الدرية ٣٠٦ و ٣٠٧ .

(١١٥) سورة يوسف / ٤ .

(١١٦) سورة يوسف / ١٠٠ .

الثاني عشر : ما لحقته الهاء من الاسماء والهاء لازمة

استعملت العربية أسماء لحقتها الهاء ، وهذه الهاء بنيت مع الاسم ، حتى صارت هي والاسم بناءً واحداً لا يفارقه ، نحو : **النِّهاية** ؛ معنى ذلك أن هذه الأسماء بنيت على الهاء من أول استعمالها ، وهي في بنائها هذا نحو : مِذْرَوانِ وثِنايانِ ، حينما بنيا على التثنية من أول وضعهما(١١٨) .

وقد أبان **سيبويه** هذا الضرب من البناء في قوله :

((وسألته [يعني الخليل رحمه الله] (١١٩) عن الثنايَيْنِ ، فقال : هو بمنزلة النِّهاية ؛ لأن الزيادة في آخره لا تفارقه ، فأشبهت الهاء ، فمن ثم قالوا : مذروان، فجاؤوا به على الأصل ، لأن ما بعده من الزيادة لا يفارقه)) (١٢٠) .

نظر النحويون اللاحقون الى هذه الهاء التي لحقت الأسماء ، **وهي لا تفارقها** ، نحو : النِّهاية ، والعِلاوة ، فعدُّوها ضرباً من أضرب هاء التأنيث ، فمن ثم تداولوها في مظانهم .

قال **أبو علي الفارسي :**

((وقد جاءت هذه التاء مبنياً عليها بعض الكلم ، وذلك قولهم : عَباية ، وعَظاية ، وعِلاوة ، وشَقاوة ، يدلك على ذلك تصحيح الواو والياء ، وهذه في البناء على التأنيث كقولهم: مِذْرَوانِ وثِنايانِ في البناء على التثنية .)) (١٢١) ، فأخذ النص عينه ابن سيده وغيره (١٢٢) .

توطيد الأساس :

تأمُّل المباحث الصرفية في هذه الأضرب الاثني عشر ، يظهر أن جمهور علماء اللغة ، ممن جلس على عِلِّية الدرس الصرفي خاصة ، ذهب الى أن هاء التأنيث هي التي لحقت الاسم

---

(١١٧) ينظر : مريم / ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و القصص / ٢٦ ، والصافات / ١٢٢ .

(١١٨) الثنايان : لا يهمز ، ولا يفرد له واحد .

تقول العرب : عقلت البعير بثنايَيْنِ ؛ وذلك أن تعقل يديه جميعاً بحبل ، ويقال : عقلته بثِنْيَيْنِ ؛ إذا عقلت يداً واحدة بعقدتين .

ومذْرَوان : طرفا الأليّة ، جاؤوا به على الأصل ، إذ إنه لا يستعمل إلا مثنى ، يقال : **جاء فلان ينفض مِذْرَوَيْهِ** ، إذا جاء باغياً يَتَهدَّد .

ينظر : المنصف ٢ : ١٢٧ و ١٣٢ و ٣ : ٧١ واللسان ١٤ : ١٢٢ (ثنى) و ٢٨٥ (ذرا) .

(١١٩) زيادة مقتضية لتوضيح السياق .

(١٢٠) الكتاب ٤ : ٣٨٧ .

(١٢١) التكملة ٣٤٨ .

(١٢٢) المخصص ١٦ : ٩٨ وينظر : المفصل ٢٠٠ وشرح المفصل ٥ : ٩٧ .

في معظم هذه الأضرب ؛ يدل على ذلك ما نصّ عليه العلماء أنفسهم ، وأن المرور على نصوصهم ، يقرّب واقع الرأي الذي ذهبوا إليه ، ويجعله برهاناً على بساط البحث يرجع إليه.

- أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)

(((باب ما أنث من الأسماء بالتاء التي تبدل منها في الوقف الهاء في أكثر اللغات) .

هذه العلامة التي تلحق للتأنيث ، تاء .....

وهاء التأنيث تدخل في الأسماء على سبعة أضرب ، الأول منها : دخولها على الصفات فرقاً بين المذكر والمؤنث .....)) [١٢٣] ويسير على هذا الوفق الى نهاية الموضوع بأضربه السبعة .

- ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) :

عنون باب التأنيث بالعنوان الذي اعتمده أبو علي في التكملة نفسه :

(باب ما أنث من الأسماء بالتاء التي تبدل منها في الوقف هاء في اكثر اللغات) ((...وتاء التأنيث تدخل في الأسماء على سبعة أضرب [١٢٤] ، ثم أورد الأضرب السبعة بعنواناتها الفرعية ، وما تحتها من حديث وشواهد وقواعد ، كما هو في كتاب التكملة – وفاز بالدُرِّ غائصه .

- هبة الله ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)

(المجلس الثاني والسبعون : ذكر مواضع تاء التأنيث التي تنقلب في الوقف هاءً) فمن ذلك (الضرب الأول) ..... والضرب الثاني ... والثالث ..... والرابع عشر ... ويفصل القول في جميعها تفصيلاً دقيقاً [١٢٥] .

- ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)

(باب التاء اللاحقة الاسم للتأنيث)

((وهي تأتي على تسعة أضرب ...)) [١٢٦] فيوردها كاملة

- أبن مالك (ت ٦٧٢هـ)

((والتاء أظهر ، وأكثر دلالة ، لأنها لا تلتبس بغيرها ..... والأكثر في التاء أن يجاء بها لتمييز المؤنث من المذكر .....)) [١٢٧] ، ثم يسرد اثني عشر موضعاً .

---

(١٢٣) التكملة ٣٤١ .

(١٢٤) ينظر : المخصص ١٦ : ٩٦ و ٩٧ .

(١٢٥) ينظر : الأمالي الشجرية ٢ : ٢٨٦ – ٢٩٥ و ٢ : ٤٨ – ٥٠ .

(١٢٦) المقرب ٤٢٦ – ٤٢٧ ، وينظر شرح جمل الزجاجي ٢ : ٣٧٠ .

(١٢٧) شرح الكافية الشافية ٢ : ٢١٨ – ٢١٩ .

وقد عرض ابن مالك أضرب هاء التأنيث مرتبة في منظومته ((الكافيـــة الشـــافية)) التي لابدّ من أنْ يُوقف عليها ، للإطلاع على ذلك الترتيب ، لوضوحه وسلاســته ، وســترد مُدوّنة بعد أسطر معدودات .

وقال أيضاً :

((وأكثر مجيء التاء لفصل أوصاف المؤنث من أوصاف المذكر ، والآحاد المخلوقة من أجناسها ...)) [١٢٨] ، وتتوالى أضرب هاء التأنيث الأثني عشر تباعاً.

- أبو حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ)

(باب التاء)

((أصل دخولها في فصل وصف المؤنث من وصف المذكر ...

وفي فصل الآحاد المخلوقة من أجناسها ...

وقد تأتي لفصل الأسماء الجامدة ...

ولفصل الآحاد المصنوعة ...

والفرق بين الواحد والجمع في الصفات ...

وللفرق بين المقيد والمطلق ...

وللفرق بين المذكر والمؤنث في الجمع ...

وللعجمة ...

وللنسب والعجمة ...)) [١٢٩].

- ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)

(هذا باب التأنيث)

((فصل : الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر، كـ ، قائمة، وقائم .

ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان ١- و٢ – و٣ – و٤ – و٥ ، وتأتي التاء لفصـل الواحد من الجنس كثيراً ... ولعكسه ... وعوضاً من فاء كَعِدَةٍ ، أو من لام كسـنة ، أو مـن زائد لمعنى ... أو من زائد لغير معنى ... وللتعريـب ... وللمبالغـة كراويـة ، ولتأكيـدها كَنّسابة، ولتأكيد التأنيث كنَعْجة)) [١٣٠] .

- السيوطي (ت ٩١١ هـ)

---

(١٢٨) التسهيل ٢٥٣ – ٢٥٤ .

(١٢٩) ارتشاف الضرب ٢ : ٦٣٧ – ٦٤٠ .

(١٣٠) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ٤ : ٢٨٧ – ٢٨٨ .

((والغالب في التاء أن يفصل بها وصف المؤنث من المذكر ... وقلت : للفصل في الجوامد .....)) [١٣١] ثم يتسلسل ذكر أضرب هاء التأنيث ، حتى يأتي آخرها .

فضلاً عن ذلك – أورد السيوطي هذه الأضرب كلها ، في كتابه ((البهجة المرضية على ألفية ابن مالك)) [١٣٢] .

لقد ألمعنا قبل قليل فيما مر ، أن ابن مالك من الصرفيين الذين ذهبوا الى مجيء هاء التأنيث في أضرب ، حصرت مواضعها في السياقات اللغوية ، ما بين السبعة الى الأربعة عشر ضرباً .

وهي نظرة تتماز بالشمولية ، وتندرج تحت الكُلِّيَّة التي لا ينفرط عقدها .

وقد نظم ابن مالك هذا العقد في منظومته : ((الكافية الشافية)) وهي معلَّقة في جيد الصرف .

قال ابن مالك : [١٣٣]

ووضْعُها لِفصْل أنثى من ذَكَر ... وصفاً كـ ((ضَخْمةٍ)) وفي اسم ذا نَدَر

وفصلُها الواحدَ من جنس كَثُر ... والعكسُ كـ ((الكَمْأَةِ)) و((الكَمْء)) تَزُر

وفصلُها واحدَ مصنوعِ البَشَر ... يأتي قليلاً نحو ((جَرَّةٍ)) و((جَرّ))

وقد تُلازِم ما لأنثى وذَكَر ... وما اختِصاص ذَكَرٍ بهِ اسْتَقَرّ

وأَكَّدوا بالتاءِ تأنيثَ كَلِم ... كـ (ناقةٍ) و(نَعْجَةٍ) مما عُلِم

وبالغوا بها كـ (شخصٍ راويَهْ) ... وهكذا (عَلاّمة) و (داهِيَهْ)

والياً بها عُوقِبَ في (زنادِقَه) ... ونَسَبا تَبِينُ في (أَزارِقَهْ)

وأَبْدَتِ التعريبَ في (كيالِجِهِ) ... وهكذا (المَوْزَجُ) و(المَوازِجَه)

وعوضاً من فاءٍ أو عَيْنٍ أَتَت ... ومن سِوَى هذين – أيضاً – عَوَّضَت

وأَنَّثَ الجنسَ الذي بها تُصِل ... أَهْلُ الحجازِ ، وبتَذْكِيرٍ نُقِل

عن أهلِ نَجْدٍ وتَميمٍ وعلى ... حُكْمٍ معدودٍ قَديماً نُزِّلا

وما منَ الصفاتِ بالأنثى يُخَصّ ... عن تاءٍ اسْتَغْنى لأنَّ اللفظَ نَصّ

وحيثُ معنَى الفعلِ يُنْوَى التاتَرِد ... كـ (ذي غداً مُرْضعةً طِفلاً وُلِد)

وما اشتراكٌ فيه من وَصْفٍ فقد ... يخلو من التا – مطلقاً – حيثُ وَرَد

ومَنَعُوا تا الفرق من (فَعُولٍ) ... فاعلمْ و (مِفْعال) ومِنْ (مِفْعِيل)

---

(١٣١) همع الهوامع ٢ : ١٧٠ .

(١٣٢) ينظر البهجة المرضية على ألفية ابن مالك ٢ : ١٩٤ .

(١٣٣) شرح الكافية الشافية ٢ : ٢١٧ .

كذا كـ (مِفْعَلٍ) وما تليه تـا	**مـــن هـــذه الأوزانِ نـــادراً أَتَـــى**
وربَّمـا جـاء بـها مـوصولا	**(فَـعُـولٌ) المُـوافِقُ (المَـفْـعُولا)**
ومَنَعُوا ذي التاءِ منْ (فَعِيـل)	**إنْ كان كـ (القَتيـلِ) و(الكَحيـل)**
وربَّـمـا أُنِّثَ بالتّـا حَمْـلا	**عـلى نَـظيـرِ زنَـةٍ وأَصْـلا**
والعكسُ قد يأتي كما (رَمِيمُ)	**مـن بعـدِ (وَهي) بَـعْدَهُ (عَلِيـمُ)**

غير إن قسماً من الصرفيين ، تأمل هذا المذهب الجامع في هاء التأنيث ، فـرأى فيـه شيئاً من الوهن في دقته العلمية ، مما دفعه الى عدم القبول به ، وتعديله، ومن بـين هـؤلاء الصرفيين :

- الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)

أورد الزمحشري وجوه دخول هاء التأنيث على الاسم ، وهي على غرار من سبقه مـن علماء الصرف .

غير أنه استدرك بعد أن انتهى من سلسلة تلك الأوجه ، ويتمثل استدراكه بقوله :

((ويجمع هذه الأوجه أنها تدخل للتأنيث ، وشبه التأنيث)) [١٣٤] .

ويعني الزمخشري بـ (الأوجه) : ما يشتمله الباب على ((أقسام تاء التأنيث ، وذكـر مظانها ، وهي تأتي على عشرة أنواع ...)) [١٣٥] .

وهذا مذهب من سبق الزمخشري من الصرفيين ، فأحس بما يحمله هذا المـذهب مـن تداخل بين المعاني الصرفية ، لما تحتوي عليه تلك الأوجه من معان ليس للتأنيث بهـا أدنـى علاقة .

لذلك كان حكم الزمخشري في مكانه وموقعه عندما قال : **((للتأنيث وشبه التأنيث))**؛ فجعل المعاني الأخرى التي لغير معاني التأنيث ، تحت مصطلح : **((شبه التأنيـث))** ؛ وإن كان هذا المصطلح لا يؤدي الدقة العلمية المطلوبة ، بوصفه يحمل سمة العمومية ، لكـن مـا أشار إليه ، ونَبّه عليه ، في هذا الشأن ، يظل حاملاً ظلال البراعة والنباهة .

وفي هدى إشارة الزمخشري واستدراكه ، يوجه النقد لما ذهب إليه المبرد فـي قولـه : ((وأما الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث ، نحو : نخلة وتمرة ...))
إلى آخر الأوجه الأخرى [١٣٦] .

---

(١٣٤) المفصل ٢٠٠ .

(١٣٥) شرح المفصل ٥ : ٩٧ .

(١٣٦) النظر المقتضب ١ : ٦٣ .

وكان حقيقاً بالمبرد أن يقول : إن الهاء تبدل من التاء الداخلة للتأنيث وشبهه . يوصف كلمة ((شبهه)) ينضوي تحتها كل معاني الهاء الأخرى التي هي لغير التأنيث .

- رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)

نظر الاستراباذي إلى أضرب هاء التأنيث ، أو فصولها ، عند من تقدمه من الصرفيين ، واطلع على مذهب الزمخشري في (المفصل) ، غير إنه خطا خطوة متقدمة على ذلك ، فذهب إلى النظر إلى هاء التأنيث ليس من جهة أضربها ، ولا من جهة كونها للتأنيث وشبهه ، وإنما نظر إلى معناها المستعمل في الكلم والأبنية، لذلك قال :

((**ويجيء التاء لأربعة عشر معنى ؛ أحدها** : الفرق بين المذكر والمؤنث ؛ إما في الصفة ، كضاربة ، ومنصورة ، وحَسَنة ، وبصرّية ، وهو القياس في هذه الأنواع الأربعة ؛ أي في اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، غير أفعل التفضيل وأفعل الصفة ، وفي المنسوب بالياء .

وإما نحو : رَبْعَة ، ويَفَعَة ؛ في المذكر والمؤنث فلكونهما في الأصل صفة النفس : أي نَفْسٌ رَبْعة ويَفَعة .

وإما في الاسم الجامد ، وهي أسماء مسموعة قليلة ، نحو : امرأة ورَجُلَة وإنسانة وعَلاّمة ،

الثاني : .....)) [١٣٧] .

ويستمر الرضي على نهجه ، في ذكر معاني الهاء ، حتى ينتهي من معانيها الأربع عشرة ، فضلاً عن رفد كل منها بالأمثلة من الأسماء المنتهية بالياء، زيادة على الشاهد اللغوي لقسم منها ، مع بيان العلة .

ويختتم الرضي معاني الهاء بقول الزمخشري ، عند تصريحه بذلك ((قال الزمخشري: تجمع هذه الوجوه إنها للتأنيث وشبه التأنيث)) [١٣٨] وهذا تقوية لما ذهبنا إليه ، في صدر هذه الفقرة ، من أن الرضي اطلع على رأي الزمخشري ، وما ذهب إليه .

- أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ) .

ذهب المالقي إلى نحو ما ذهب إليه الرضي الاستراباذي ، من دخول الهاء على آخر الاسم لمعان .

قال المالقي : ((أن تكون للتأنيث ، وهي له على ثلاثة أقسام : قسم تكون له في الاسم، وقسم تكون له في الفعل ، وقسم تكون له في الحرف .

---

(١٣٧) شرح الكافية ٢ : ١٦٢ .

(١٣٨) شرح الكافية ٢ : ١٦٤ .

(فالقسم الذي في الاسم تكون في المفرد والجمع)

القسم الذي في المفرد ، تكون فيه أبداً آخراً لمعان :

أحدها : الفرق ، إما بين المذكر والمؤنث في الاسم ... أو في الصفة ...

وإما بين المفرد واسم الجمع ...

وإما بين اسم الجمع والمفرد ...

وإما بين المفرد والجمع ...

الثاني : التوكيد في الصفة للمبالغة

الثالث : النسب مفرداً ... ومع العجمة ...

الرابع : العجمة وحدها .

الخامس : تأنيث اللفظ فقط ...

السادس : العوض ، إما من فاء اللفظة ... وإما من عينها ، وإما من ياء الجمع ... وإما من ياء الإضافة ، نحو قوله تعالى : M _ ` a b L[١٣٩] فإنها لا تجمع معها في هذه المواضع .

السابع : الإقحام ... فليست من الأقسام المذكورة)[١٤٠] .

وذكر المالقي معنى **ثامناً** أورده ((بعض النحويين في معاني التاء المذكورة، وهو **(التحديد) في العدد** ، نحو قوله تعالى : M> ? @ A B C L[١٤١] . وهذا راجع إلى تأنيث اللفظ ، كشاة ، ويتصور معه التحديد في العدد ، فليس تدخل له التاء وحده))[١٤٢] .

- أبو الحسن علي نور الدين الأشموني (ت ٩٢٩ هـ)

يتبين من مسيرة الصرفيين ، في تناولهم الهاء التي تدخل في الاسم آخراً ، أن منهجهم في هذا الشأن ، سار على وفق ما يأتي :

الجمهور الأول : منهجه عام ، ذهب فيه إلى أن هاء التأنيث ترد في أضرب ، أو فصول ، ما بين السبعة والأربعة عشر ضرباً .

الجمهور الثاني : منهجه يقوم على قسمة الأضرب السابقة على شعبتين :

الأولى : التأنيث

الثانية : شبه التأنيث

---

(١٣٩) سورة مريم / ٤٤ .

(١٤٠) رصف المباني في شرح حروف المعاني – ١٦٠ – ١٦١ .

(١٤١) سورة الحاقة / ١٣ .

(١٤٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٦١ .

الجمهور الثالث : منهجه قائم على معاني الهاء التي تلحق بالاسم آخراً .

لقد نظم ابن مالك الخلاصة (الألفية) على وفق المنهج الأول . وشـــرحها الأشـــموني على وفق المنهج الثالث ، القائم على إيراد معاني الهاء التي تدخل على الاسم آخراً .

ذهب الأشموني في شرحه على ألفية أبن مالك إلى أن الهاء :

أ- تكون لمعنى التأنيث .

ب- وتكون لمعان أخرى غير التأنيث .

قال :

((الأصل في لحاق التاء الأسماء ، إنما هو تمييز المؤنث من المذكر ، وأكثر ما يكـــون ذلك في الصفات ، نحو : مسلم ومسلمة وظريف وظريفة .

وهو في الأسماء قليل ، نحو رَجُل ورَجُلَة ، وامْرِئ وامرأة ، وإنسان وإنسانة ، وغـــلام وغلامة ، وفتى وفتاة)) [١٤٣] .

وقد أخرج الأشموني المعاني الأخرى للهاء ، التي لا دلالة فيها على التأنيث ، نحو قوله بشأن مجيء الهاء غير فارقة بين المؤنث والمذكر : ((كقولهم : مَلُوَلة ، وفَرُوقَة ، **فأن التـــاء فيهما للمبالغة** ، ولذلك تلحق المذكر والمؤنث)) [١٤٤] .

والحالات التي تدخل فيها الهاء على الأسماء ، لغير معنى التأنيث ، نحو مـــا ذهـــب إليه الأشموني في الشرح هي :

١- تمييز الواحد من الجنس ، نحو : تمر وتمرة ، وتخل ونخلة...

٢- المبالغة ، نحو : راوية .

٣- تأكيد المبالغة ، نحو : عَلاّمة ونَسّابة .

٤- مُعاقبة ياء مَفاعِيل ، نحو زَنادِقَة .

٥- الدلالة على النسب ، نحو : أشْعَثِيّ وأشاعِثَة .

٦- الدّلالة على تعريب الأسماء المعجمة ، نحو : كَيْلَجة وكَيالِجَة . والكَيْلَجَة : مقدار من الكيل معروف .

٧- مجرد تكثير حروف الكلمة ، نحو : قرية ، وبلدة ، وفرقة ، وسقاية .

٨- التعويض عن فاء الكلمة ، أو عينها ، أو لامها ، نحو : عِدَة ، وإقامَة ، وسَنَة.

٩- التعويض مِن مَدَّةِ (تَفْعِيل) ، نحو : تَزْكِيَة ، وتَنْمِيَة . [١٤٥]

---

(١٤٣) شرح الأشموني ٤ : ٩٦ – ٩٧ .

(١٤٤) شرح الأشموني ٤ : ٩٥ – ٩٦ .

فيض فائض

إعادة قراءة ما انتهت إليه الدراسة – والعود أحمد – تعيد إلى الذهن نقط الإضاءة فيها ، بشأن الهاء التي تلحق آخراً .

إن استقراء النقلات المنهجية الثلاث التي خطاها اللغويون بشأن الهاء ، جزء من تطور المنهج اللغوي عبر القرون ، وتضافر الجهود على إنضاج الفكر الصرفي ، وقد أوضحتها الدراسة بشكل جليّ ، يدعو إلى القول : بأن تلك النقلات لم تكن نوعية ، ولم تمس جوهر الموضوع ، يقدر ما كانت تنظيمية ، لا تتعدى الجانب المنهجي .

ويرجع الباحث كون الجانب المنهجي المسيطر على اهتمام اللغويين هو الذي دعاهم إلى دراسة الهاء الداخلة على الاسم تحت باب واحد : (التأنيث) ، حفاظاً على وحدة الموضوع وتناسقه .

وما لابد من الإشارة إليه ، إن علماء النحو والصرف لم يكونوا في غفلة ، أو بعيدين من دلالات الهاء لغير التأنيث . وأن تاريخ الوقائع اللغوية يشير إلى أنهم تنبهوا عليها ، وصَرَّحوا بها منذ الخليل وسيبويه – رحمهما الله – على ما تبين في الدراسة ، وما يتبين بها لاحقاً .

وينتهي استقراء دلالات (الهاء) الملحقة بالاسم ، بما تمكنت الدراسة من الوقوف عليه ، إلى أن دلالاتها تكون على ثلاثة أوجه

الأول : هاء التأنيث .

الثاني : هاء غير التأنيث .

الثالث : الهاء الملازمة للبناء .

أولاً – هاء التأنيث

وهي مدار الحديث والدرس ، وقد ورد بشأنها الشيء الكثير ، فلا إعادة إليه .

---

(١٤٥) ينظر : شرح الأشموني ٤ : ٩٧ – ٩٨ والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، ابن الأنباري : المقدمة (٧ – ٥٠) للدكتور رمضان عبد التواب ٤٦ .

إنها تدخل على الاسم للفرق بين المؤنث والمذكر ، والغالب فيها والأكثر أنها تلحق الصفات ، نحو : اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة – غير أفعل التفضيل وأفعل الصفات – والمنسوب بالياء ، وتلحق بالأسماء الجامدة قليلاً ، وهي مقصورة على السماع .

وذهب بعضهم إلى أن هاء التأنيث تلحق الاسم للدلالة على الجمع في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها ، وهي ((على فاعل ، أو فعول ، أو صفة منسوبة بالياء ، أو كائنة على فعّال ، كقولهم : خرجت خارجة على الأمير ، وسابِلة ووارِدة وشارِبة ، وقولهم : رَكُوب ورَكوبة ، وحلوب وحلوبة ، وقتوب وقتوبة ، وقولهم : البصريّة ، والكوفيّة ، والمروانيّة ، والزبيريّة ، والجمّالة والبغّالة والحمّارة ، **والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتأنيث** ، كما في ضاربة ، وليس كما في كَمْأَة وكَمْء ، وذلك لأن ذا التاء في مثله صفة الجماعة تقديراً ، كأنه قيل : جماعة جمالة ، فحذف الموصوف لزوماً للعلم به)) [١٤٦] .

وإن هاء التأنيث ((في حكم المنفصلة ؛ لأنها تدخل على اسم تام ، فتحدث فيه التأنيث، نحو قائم وقائمة ، وامْرئ وامْرأة ، فهي لذلك بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم ، وهذا هو الكثير فيها ، والغالب عليها)) [١٤٧] .

وعليه تكون هاء التأنيث في حكم الزائد على بناء الاسم ، والمراد بزيادة هاء التأنيث : ((زيادتها على أصول الكلمة لا استواء وجودها في الكلمة وعدمها)) [١٤٨] .

وكان الثعالبي قد صرح بزيادة هاء التأنيث بقوله : ((والهاء تزاد في زائدة، ومُدْركة، وخارجة ، وطابخة .)) [١٤٩]

وقد سبق أن نظر سيبويه الى هذه الحال عند دراسته الأبنية فلم يلحق (الهاء) عند ذكر بناء الكلمة ومثالها .

قال :

وتلحق الياء ثالثة ((فيكون على (فَعِيل) في الاسم والصفة ، فالاسم : بَعير وقَضيب ، والصفة : سَعيد وشَديد ، وطَريف وعَريف .)) [١٥٠] ، فلم يلحق الهاء ما جاء صفة للمؤنث ، وإنما اقتصره على المذكر من الصفات .

ويكون أكثر إيضاحاً وبياناً قول سيبويه :

---

(١٤٦) شرح الكافية ٢ : ١٦٣ .

(١٤٧) شرح المفصل ٥ : ٩٧ .

(١٤٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ : ٩٧ .

(١٤٩) فقه اللغة وسرد العربية ٣٥٠ .

(١٥٠) الكتاب ٤ : ٢٦٧ .

((ويكون على (فِعَلْنٍ) في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : العِرَضْنَة ، ورجلٌ ذو خِلَفْنَةٍ ، والبِلَغْنُ ، وأما في الصفة فقولهم : هذا رجلٌ خِلَفْنة)) [١٥١] .

وكل ما ذكر يؤكد كون هاء التأنيث في حكم المنفصل ، وحكم الزائد على بناء الاسم .

ولا يتصور أن هناك باحثاً ينقر في دقائق العلم ، يقع بين يديه حكم قاطع في مسألة ما ، بإمكانه غض الطرف عنه ، نحو قول سيبويه :

((وإنما لحقت الهاء كما تقول نَسّابة للنسّاب ، وليست الهاء من البناء في شيء ، إنما تلحق بعد البناء)) [١٥٢] .

وعليه فإن هاء التأنيث ((غير مُعْتَدٍّ بها في الزِّنَةِ)) [١٥٣] .

ويوجز السيرافي (ت ٣٦٨هـ) وصف هاء التأنيث في نقطتين اثنتين ، فيما ملخصه:

((إحداهما : أن هاء التأنيث شيء مضاف الى الاسم ، ليس من بِنْيته ، لأنها لا تعود في جمع مُكَسَّر ، ولا جمع سالم ، كما تعود ألف التأنيث .

... الأخرى : **أنها هاء في الوقف ، وتاء في الوصل** ، وهذا تغيير لازم لها ، ودخولها على الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث)) [١٥٤] .

ثانياً – هاء غير التأنيث

(هاء غير التأنيث) تحمل صفات هاء التأنيث ، فهي تدخل على الاسم أخراً ، وتكون مسبوقة بفتحة ، وفي حال الوقف عليها تبدل هاءً ، الا أن معناها لغير التأنيث ، وقد تنوعت حال هذه الهاء ، كما تنوعت التاء المتصلة بالفعل ، فكلتاهما متناظرتان ، ومن أنواع التاء المتصلة بالفعل :

((تاء التأنيث ، نحو : تفعلُ ، وفعلتْ

وتاء المخاطبة ، نحو : فعلتِ)) [١٥٥]

وتاء المخاطب ، نحو : فعلتَ .

واصطلح النحويون (لهاء غير التأنيث) مصطلحات ومسميات ، منذ وقت مبكر جداً في الدرس اللغوي ، وهي مستنبطة من دلالة بِنْية الكلمة بعد دخول الهاء عليها .

---

(١٥١) الكتاب ٤ : ٢٧٠ .

(١٥٢) الكتاب ٤ : ٢٤٧ .

(١٥٣) الأمالي النحوية ٩٤ .

(١٥٤) الكتاب ٢ : ٢٤٤ هامش (٤) .

(١٥٥) فقه اللغة وسر العربية ٣٤٧ .

وقد توصلت الدراسة ، بحكم منهجها العلمي ، الى أن تقدم (هاء غير التأنيث) بحسب تسلسل مجيئها في فصول هاء التأنيث وأضربها ، فيما مر من تفصيل وافٍ .

أ- هاء الوحدة

وهي الهاء التي تفصل آحاد المصادر والأسماء المخلوقة من أجناسها .

يشتمل هذا التعريف على وجهين :

الأول : **ما لحقته الهاء لما دَلَّ على الوحدة من المصادر الثلاثية ، وغير الثلاثية**، وقد سميت هذه الهاء عند بعضهم **(هاء المرة)** .

قال سيبويه :

((وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل ، جئت به أبداً على (فَعْلةٍ) على الأصل ، لأن الأصل فَعْل ... كما جاءوا بتمرة على تمر .)) [١٥٦] ، ومنه قوله تعالى : M Ù Ø Ú Û Ü L [١٥٧] .

ونحو : ضَرْبٌ وضَرْبَةٌ ، وانطلاق وانطلاقة ، واستخراج واستخراجة ، وهذا سواء لما فيه الهاء أصلاً ، نحو : رحمة ونشدة ، وإقامة ، واستقامة .

فهاء الوحدة داخلة على آحاد المصادر من أجناسها ، أي من مصادرها العامة المطلقة، لذا ذهب بعضهم إلى تسمية المصدر الذي دخلت عليه (هاء الوحدة) : **(المصدر المُقَيَّد)** ، يقابله **(المصدر المُطْلق)** ، والمصدر : ((اسم الحدث الجاري على الفعل)) [١٥٨].

وإذا كان المصدر مما فيه الهاء أصلاً بقيت فيه ، والأكثر الوصف في مثله بالواحدة ، نحو : جَرَّبْتُه تَجْرِبَةً واحدةً .

((ولو قلنا بحذف تلك التاء ، والمجيء بتاء الوحدة فلا بأس)) [١٥٩] .

الثاني : **الهاء التي تلحق الآحاد المخلوقة لفصلها من أجناسها**

وذلك نحو : نَخْلٌ ونخلةٌ ، وتمر وتمرة ، وسَحاب وسَحابة ، وجراد وجرادة ، ومما ورد هنا ، أن (هاء الوحدة) دخلت في واحد اسم الجمع الدالّ على الجنس ، وهو ما يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم ، وقد وصف بالواحد المذكر ، وبالواحد المؤنث ، وبالجمع [١٦٠] ،

---

(١٥٦) الكتاب ٤ : ٤٥ وشرح الشافية ١ : ١٧٩ .

(١٥٧) سورة الشعراء / ١٩ .

(١٥٨) الأمالي النحوية ٤٨ و ٥٢ .

(١٥٩) شرح الشافية ١ : ١٧٩ .

(١٦٠) ينظر : الأمالي الشجرية ٢ : ٢٨٨ وشرح الكافية ٢ : ١٦٠ .

وقد جاء منه في القرآن الكريم ، قال تعالى :- M ª » ¬ ® L[١٦١] ، مثال الوصف بالواحد المذكر

- M Ë Ê É È L[١٦٢] ، مثال الوصف بالمؤنث .

- M H G F E D L[١٦٣] ، مثال الوصف بالمذكر .

- M Â Á À L[١٦٤] ، مثال الوصف بالجمع .

ومثال وصفه بالجمع والواحد المذكر ، قول النابغة الذبياني :[١٦٥]

واحْكُمْ كحُكْمِ فَتاةِ الحَيِّ إذْ نَظَرَتْ

إلى حمامٍ شِراعٍ وارِدِ الثَّمَدِ

وفي قوله تعالى :

M ^ _ ` a b c d e L[١٦٦] .

يجوز أن يكون ((**(النملة)** مذكراً ، والتاء للوحدة ، فيكون تاء قالتْ تاء الوحدة في نملة ، وليست للتأنيث ، لا لكونها مؤنثاً حقيقياً))[١٦٧] .

فالهاء التي تلحق الآحاد المخلوقة ، لفصلها من أجناسها ، نحو : ((شجرة ونخلة ليست للتأنيث ، بل لتمييز الواحد من الجنس فقط))[١٦٨] .

ونحو هذا تكون الهاء التي تلحق آحاد المصادر ، لفصلها من أجناسها ، نحو : ضَرْبة واسْتِخْراجة ، فهي ليست للتأنيث ، وإنما لفصل الوحدة من الجنس فقط ، وما يراد بالجنس ههنا : ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد .))[١٦٩] ، وقد تسمى هذه الهاء (هاء الواحدة) عند بعضهم .

---

(١٦١) سورة القمر / ٢٠ .

(١٦٢) سورة الحاقة / ٧ .

(١٦٣) سورة البقرة / ١٦٤ .

(١٦٤) سورة الرعد / ١٢ .

(١٦٥) ديوانه ٢٣ / .

(١٦٦) النمل / ١٨ .

(١٦٧) شرح الكافية ٢ : ١٦٢ .

(١٦٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ٩٧ .

(١٦٩) شرح الكافية ٢ : ١٦٢ .

ب- هاء المبالغة

وهي الهاء التي تلحق الاسم للمبالغة في الوصف ، وليس فيها معنى التأنيث.

وقد تحقق (الإجماع) لدى علماء اللغة في الذهاب إلى هذا المعنى ، إذ أجمعوا منذ الخليل وسيبويه على معنى المبالغة في نحو : نَسّابة وعَلاّمة ، وجعل قسم منهم ذلك المعنى عنواناً في مباحثهم الصرفية ، مع النص على أن هذه الهاء ليس فيها معنى التأنيث [١٧٠] .

إذا أريد المدح والذم ، وُصف المذكر بذلك ، وزادت اللغة على الوصف هاءً ، دلالة على معنى المبالغة .

قالوا : رجل داهية ، الأصل : داهٍ من قوم دُهاة ، نحو : قاضٍ وقُضاة ، وراعٍ ورُعاة ، ولما أرادوا المبالغة في الدهاء وهو العقل ، قالوا : داهية .

وقالوا : رجل نَسَّاب ، **لما أرادوا المبالغة وتكثير الفعل ، ألحقوا الهاء دلالة على هذا المعنى** ، فقالوا : نَسّابة ، فالهاء لحقت آخر الاسم للمبالغة ، وليس فيها معنى التأنيث ، بل ألحقت هنا لتوكيد المبالغة . ونحو ذلك : عَلاّم وعَلاّمة ، لذلك سميت هذه الهاء عند بعضهم : **(هاء توكيد المبالغة) .**

قال الحريري (ت ٥١٦ هـ) :

((وقوله : تكن عَلاّمة ، يعني به الكثير العلم المبالغ فيه ، ومن أصول كلام العرب إدخالها في صفة المؤنث ، وحذفها من صفة المذكّر ، كقولهم : قائِم وقائِمة ، وعالِم وعالِمة ، إلا أنهم عمدوا إلى عكس هذا الأصل ، عند المبالغة في الصفة ، فألحقوا الهاء بصفة المذكر في المبالغة ، فقالوا للكثير العلم : عَلاّمة ، والمتسع في الرواية : راوِية ، والمطلع على حقائق النّسَب : نَسّابة .

وحذفوا الهاء من صفة المؤنث في المبالغة ، فقالوا للمرأة الكثيرة الصبر والشكر : امرأة صَبُور وشَكُور ، والكثيرة الكَسَل ، والتعطُّر : مِكْسال ومِعْطار ، ليدلُّوا بتغيير الصفة عن أصلها الموضوع لها ، على معنًى حَدَثَ فيها وهو المبالغة)) [١٧١] .

ونَبّه بعضهم على **لحاق الهاء ، ضرباً من أمثلة المبالغة الدالّة على كثرة الفعل من الفاعل** ، نحو : **(فُعَلَة)** بضم ففتح ، كقولهم : هُمَزة ، ولُمَزة .

ومن ذلك أيضاً ، **أمثلة المبالغة الدالة على كثرة الفعل الواقعة على المفعول به** ، نحو : **(فُعْلَة)** بضم فسكون ، كقولهم : ضُحْكَة ، وسُخْرَة ، وهُتْكَة ، وقد سميت هذه الهاء : **(هاء الكثرة)** ، أي تكثير الفعل .

---

(١٧٠) ينظر : الهامش (٦١) من هذه الدراسة .

(١٧١) شرح ملحة الإعراب ١٤ .

ج- هاء الجمع :

هذه الهاء تلحق لفظ الجمع على بناء : **(أَفْعِلَة) و(فِعْلَة)** بكسر فسكون ، و**(فِعالة)** بكسر الفاء ، و**(فُعُولَة)** بضم الأول والثاني ، نحو : أَرْغِفَة : وأَجْرِبَة ، وإخْوَة وصِبْيَة ، وحِجارة وجِمالة ، وعُمُومة وبُعُولة .

وأن الهاء جاءت في البناء غير دالّة على ما تدلّ عليه في الأمر العام من التأنيث [١٧٢].

ويعدّ الخليل وسيبويه من أوائل اللغويين الذين أشاروا إلى هاء الجمع ، وكشفوا معناها .

قال سيبويه :

((وقالوا لذي السّيْف : سَيّاف ، وللجمع : سَيّافة ، وقال امرؤ القيس : [١٧٣]

فليس بذي رُمْحٍ فيَطْعُنَني به

وليسَ بذِي سَيْفٍ ولَيْس بِنَبّالِ

يريد : وليس بذي نَبْلٍ ، فهذا وجه ما جاء من الأسماء ، ولم يكن له فِعْل ، وهذا قول الخليل)) [١٧٤] ، ووصفوا المرأة فقالوا : ((امرأة سَيْفانة ، وهي الشَّطْبة كأنها نَصْلُ سيْفٍ ، ولا يوصف به الرجل ... وقومٌ سَيْافَةٌ : حصونُهم سيوفُهم)) [١٧٥] .

وهذا الحرف : (سَيّافة) الذي أورده الخليل وسيبويه ، لم يَرِدْ له ذكر في المعجمات العربية ذوات الشأن ، تحت مادة (س ي ف) ، وهذه حال فيها نوع من الغرابة .

وسميت هذه الهاء عند قسم من اللغويين : (هاء تأكيد الجمع) [١٧٦] ، تغليباً للحمل على الجماعة ، ((لأن الجميع يؤنث)) [١٧٧] .

د- هاء بيان النّسبَ

وهي الهاء التي تلحق الجمع الذي على بناء **(مَفاعِل)** وشبهه ، دلالة على معنى النَّسب وبيانه ، نحو : منذريّ ومناذرة ، وأشعريّ وأشاعرة ، وقد حذفت الياء – وهي حرف مُشَدَّد زائد لمعنى النسب – من الآحاد المنسوبة وعُوِّض منها الهاء في الجمع [١٧٨] .

---

(١٧٢) ينظر : الهامش (٧٨) من الدراسة .

(١٧٣) ديوانه ٣٣ .

(١٧٤) الكتاب ٣ : ٣٨٣ .

(١٧٥) العين ٧ : ٣١١ .

(١٧٦) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ : ٦٣٩ وشرح الأشموني ٢ : ٩٨ والفيصل في ألوان الجموع ٢١١ و ٢١٩ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٣٠ و ٢٣٤ .

(١٧٧) الكتاب ٢ : ٣٩ .

هـ- هاء المعاقبة

هاء المعاقبة : هي تلك الهاء التي عاقبت ياء الجمع ، في بناء **(فَعاليل)** وشبهه ، قالوا: جَحاجيح وجَحاجحة .

وتعدّ مدرسة الخليل وسيبويه أول من أطلق مصطلح (المعاقبة) ، قال سيبويه :

((... المعاقبة ؛ كقولك : زَنادِقة وزَنادِيق ؛ فتحذف الياء لمكان الهاء .)) (١٧٩) .

وجعل الهاء ملازمة للجمع لحصول معاقبة الهاء ، نحو ملازمة الألف واللام لفظ الجلالة : (اللهم) ، فالألف واللام ((في اسم الله تعالى ، بمنزلة شيء غير منفصل في الكلمة، كما كانت الهاء في الجحاجحة بدلاً من الياء في الكلمة)) (١٨٠) .

وقد تداول النحويون طراً من بعد سيبويه ، مصطلح **(المعاقبة)** ، وتكاد لا تخلو مظنة من مظانهم المرموقة من هذا المصطلح ، أما هذه الدراسة المتواضعة فلها رأي فيه .

نظرة عامة لهذا الجدول اللغوي :

الاسم المفرد	جمعه الأول	جمعه الثاني
جَحجاح	جَحاجيح	جَحاجحة
تِنْبال	تَنابيل	تَنابِلة
زِنديق	زِناديق	زَنادِقة

انطلاقاً من الواقع اللغوي لتصريف الأسماء إفراداً وجمعاً على وفق صيغة منتهي الجموع ، يلاحظ أن الاسم المفرد جاء على هذه الأبنية :

فَعْلال بفتح الفاء

وفِعْلال بكسر الفاء

وفِعْلِيل بكسر الفاء وسكون العين

وأن كلّ بناء من أبنية الإفراد قد جمع على صورتين من أبنية الجمع المُكَسَّر :

الاولى : على بناء **فَعاليل**

الثانية : على بناء **فَعالِلَة**

---

(١٧٨) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ : ٦٣٩ وشرح الأشموني ٤ : ٩٧ والهامش (٨٠) من الدراسة .

(١٧٩) الكتاب ٢ : ٣٨ .

(١٨٠) الكتاب ٢ : ١٩٦

وينظر في هذا الشأن أيضاً : هامش الدراسة (٨٤) .

وأجرت العربية نحو هذا الإجراء ، في العجمية المعربة ، مما جاء مُكَسَّراً على مَفاعِل وشبهه ، نحو : جَوارِب وجَوارِبَة ، وكَيالِج وكَيالِجَة ، ((زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلاّ قليلاً ... وذلك مَوْزَج ومَوازِجَة ، وصَوْلَج وصَوالِجَة ... وجَوْرَب وجَوارِبَة ، وقد قالوا : جَوارِب وكَيالِج ... ونظيره في العربية : صَيْقَل وصَياقِلَة ، وصَيْرَف وصَيارِفَة ، وقَشْعَم وقَشاعِمَة)) [١٨١] .

والصَّيْرَف ، والصّيْرَفِيّ جمعوه على حَدِّ قولهم : صَيارِفَة ، على : **(فَياعِلَة)** ، وقد يقولون : الصَّيارِيف ، على وزن **(فَياعِيل)** .

قال الشاعر الفرزدق [١٨٢] :

تَنْفِي يَداها الحَصَى في كلِّ هاجِرَةٍ

نَفْيَ الدَّنانيرِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ

فجاءت صيغة المفرد **(فَيْعَل)** على صورتين من صيغ الجمع : **(فَياعِيل)** و**(فَياعِلَة)**، على غرار ما جاء في الجدول اللغوي السابق .

وهذا ليس بمستغرب على العربية ، وفي جموع التكسير خاصة ، لِما فيها من صيغ متعددة ، قياسية وغير قياسية لبناء المفرد الواحد .

وقد دعا الى هذه المقدمة التي حملت شيئاً من الإسهاب ، هو الوقوف على ما ذهب إليه اللغويون في شأن مصطلح (المعاقبة) ، وتعليق هاء (فَعالِلة) بياء (فَعالِيل) وشبههما، وجَعل الأولى تُعاقِب الثانية ، وعقد وجود الهاء بوجود الياء.

أول ظاهر النظر ، فيما ذهبوا إليه ، وأقربه الى الحقيقة اللغوية ، يقود إلى أن يحكم بما لا بدّ منه ، وبما يفرضه البحث العلمي ، ويذهب حكم هذه الدراسة – والله أعلم – إلى أن مصطلح (المعاقبة) هنا ، وما يتصل به من تفسير، لا يخلو من الرأي المصنوع ، وإبعاد النحو عن الفطرة اللغوية ، والاجتهاد المؤدي إلى تغيير طبائع الأشياء ، عن مساراتها التي جبلت عليها ، وللغة في طبائعها ، وقوانينها ، وإرادتها شؤون وشجون .

والأقرب واقعاً في هذا الشأن ، والأكثر وضوحاً وبياناً ، ما يبنى على ما يفرضه مسلسل الوقائع اللغوية الذي نأخذ به ونذهب إليه ، وهو أن الاسم المفرد ، له بناءان قياسيان من أبنية الجمع المكسر **(فَعالِيل وفَعالِلَة)** ، على نحو ما يناظره من الجموع ، وهو ما

---

(١٨١) الكتاب ٣ : ٦٢٠ .

(١٨٢) البيت من شواهد الكتاب ١ : ٢٨

ولا يوجد في ديوان الفرزدق طبعة المستشرق جيمس د. سايمز .

سارت عليه اللغة في قياسها الطبيعي ، بعيداً عما انتظمه التأمل نتيج كَدِّ الذهن ، بحثاً عن علاقات لغوية أفقدت اللغة رونقها وماءها الفرات .

وما ذهبنا اليه قياس مبني على سماع ، وهو لا يتعارض والمعاقبة . ان الحفاظ على لغة العرب يحكم للمعاقب بحكم ما عاقبه ، والاجتهاد هنا غير ملزم لجهة مخصوصة .

و – هاء العوض

(هاء العوض) : هي الداخلة على أبنية المصادر عوضاً من حرف محذوف ؛ فاءً ، أو عيناً ، أو لاماً .

أما أبنية المصادر التي تدخل عليها ((هاء العوض)) فهي :

- المصدر المبني على (فِعْلَة) بكسر فسكون ، من المثال الواوي

نحو : زِنَة وصِفَة وعِدَة ، على وزن (عِلَة) ، من الفعل وَزَنَ ، ووَصَفَ، ووَعَدَ ، جاءت الهاء في مصدر الفعل ، عوضاً من لامه المحذوفة – وهي (الواو) .

وذهب **سيبويه** إلى وضْع اللَّبِنة الأساس ، وما يشترط لصحة بنائها ، في هذا الشأن ، بقوله :

((فأما (فِعْلَةٌ) إذا كانت مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها ، كما يحذفون من فعلها ؛ لأن الكسر يستثقل في الواو ، فاطّرد ذلك في المصدر ، وشبّه بالفعل ، إذ كان الفعل تذهب الواو منه ... فإذا لم تكن الهاء فلا حذف ؛ لأنه ليس عوض)) [١٨٣] .

- والمصدر المبني على (إفْعال) من (أَفْعَلَ) معتل العين .

نحو : إقامة وإبانة ، على وزن (إفَعْلَة) عند سيبويه ، و(إفالَة) عند غيره ؛ فالهاء عوض من عين المصدر المحذوفة .

- والمصدر المبني على (الاسْتفعال) من (اسْتَفْعَلَ) معتلّ العين .

نحو: اسْتِقامة واسْتِبانة ، فالهاء هنا عوض من عين الفعل المحذوفة ، وهذه الهاء لازمة ، نحو لزومها في (الإفْعال).

- والمصدر المبني على (تَفْعلَة) من (فَعَّلَ) مضعّف العين معتلّ اللام .

نحو : تَكْرِمَة وتَخْطِئَة ، وهذا المصدر من المسموع ، وهو كثير ، أما القياسي فيجيء على مثال **(تَفْعِيل)** ، فالهاء عوض من الياء الساكنة في (تَفْعِيل) ؛ لأنه لم يحذف فيه شيء من الأصول [١٨٤] .

---

(١٨٣) الكتاب ٤ : ٣٣٦ – ٣٣٧ .

(١٨٤) ينظر : هوامش الدراسة ٨٨ و ٩٠ و ٩١ و ٩٤ .

ومما دخلت فيه الهاء عوضاً من اللام ، من غير المصادر – وهو كثير – وذلك نحو: كُرة وسَنة ولُغة ، وفِئَة ومِئَة ورِئَة ، وبُرَة : (حلقة توضع في أنف البعير) ، وثُبَة : (الجماعة من الناس) ، وظُبَة : (حَدّ السيف) ، والهاء هنا لازمة [١٨٥] .

ز- هاء النقل

(هاء النقل) ، هي الداخلة على الوصف آخراً ، ليكون **((دخولها أمارة للنقل من الوصفية إلى الاسمية وعلامة ، لكون الوصف غالباً غير محتاج إلى الموصوف** ، كالنَّطِيحة والذَّبِيحة ، وهذه التاء أكثرها غير لازمة)) [١٨٦] .

وقال الخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ) :

((هي لنقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية الصرفية ، كما قيل في (أَكِيلَة ونَطِيحة) ، أي التاء فيهما لنقلهما من الوصفية إلى الاسمية)) [١٨٧] .

وإلى ذلك ذهب الشيخ ناصيف اليازجي (ت ١٢٨٠ هـ) :

قال اليازجي :

((وأما فَعُول بمعنى المَفْعول ، وفَعِيل بمعنى الفاعِل ، فتلحقهما التاء مطلقاً ؛ كناقة حَلُوبة ، وامرأة جَمِيلة ، وقد يجرّد فَعِيل عن الوصفية ، فتلحقه التاء، مع كونه بمعنى المفعول كالذَّبِيحة ؛ لأنه قد جرى مجرى الأسماء الموصوفة ، ويقال لهذه التاء : **(تاء النقل)** ، لأنها تنقل مصحوبها من الوصفية إلى الاسمية)) [١٨٨] . ولا يذكر معها الموصوف ، نحو : حَلُوبة، وأَكُولة ، ورَكُوبة ، ورَحُولة ، وأَكُولة الرّاعِي ، والعَلُوفَة ، والحَمُولَة ، والقَتُوبَة ، والنَّسُولَة ، والطَّرُوقَة .

ومن ذلك ، قولهم : الثَّبِيج : تعمية الخطِّ وترك بيانه ، فقالوا : ((وأَنْطُوا (الثَّبِيجَةَ) ؛ أي أعطوا (المتوسّطةَ) في الصدقة بين الخيار والرُّذال، وألحقها هاء التأنيث لانتقالها من الاسمية إلى الوصف))[١٨٩] .

---

(١٨٥) ينظر : الأمالي الشجرية ٢ : ٥٥ و ٥٧ – ٥٨. وشرح الكافية ٢ : ١٦٤ والأشباه والنظائر ١ : ١١٣ وينظر باب (التعويض) وفيه فوائد جمة (١ : ١٠٨ – ١٣٢) .

(١٨٦) شرح الكافية ٢ : ١٦٤ .

(١٨٧) الإيضاح في علوم البلاغة ٢٧٥ .

(١٨٨) الجمانة في متن الخزانة .

(١٨٩) تاج العروس ٥ : ٤٤٣ – ٤٤٤ (ثبج) .

إن دافع الوقفة على **(هاء النقل)** ، بهذه الحال التفصيلية ، **لكون الطلبة لم يمرُّوا عليها في دراستهم قاطبة ، لخلو المنهج المقرر منها** ؛ سواء أكان ذلك في أقسام التخصص للغة العربية في الجامعة أم قبلها .

ويبقى البيان والإيضاح فيما أجمله سيبويه بشأن هاء النقل ، فـ **((رَشْفَةٌ مِنْ زَمْزَم عِوَضٌ مِنْ يَمٍّ ويَمّ))** [١٩٠] .

قال سيبويه :

((وتقول : شاة ذَبِيح ، كما تقول : ناقة كَسِيرٌ ، وتقول هذه ذَبِيحةُ فلان وذَبِيحتُكَ ، وذلك أنك لم تُرِدْ أنْ تخبر أنها قد ذُبحتْ ، ألا ترى أنك تقول ذلك وهي حَيَّة ، فإنما هي بمنزلة ضحيّة .

وتقول : شاةٌ رَمِيٌّ ، إذا أردت أن تخبر إنها قد رُمِيَتْ ، وقالوا : ((بئسَ الرَّميّةُ الأرنبُ)) ، إنما تريد بئس الشيء مما يُرْمَى ، فهذه بمنزلة الذبيحة.

وقالوا : نعجةٌ نَطِيحٌ ، وقالوا : نَطِيحةٌ ، شبّهوها بسَمِين وسَمِينة .

وأما الذبيحةُ فبمنزلة القَتُوبة والحَلُوبة ، وإنما تريد ، هذه مما يَقْتِبون ، وهذه مما يَحْلُبون، فيجوز أنْ تقولَ قَتُوبة ولم تُقْتَبْ ، ورَكُوبة ولم تُرْكَب ، وكذلك فريسةُ الأسد ، بمنزلة الضحيّة ، وكذلك أكِيلةُ السَّبُعِ)) [١٩١] .

وكل ما لحق هذا من نصوص فإنها مبنية عليه وقد غَرَفَتْ غَرْفتها منه .

<u>ح- معان أخرى للهاء</u>

ذهب اللغويون إلى ذكر معان للهاء الداخلة على الأسماء آخراً ، غير التي مر ذكرها ، ووضعوا لها مُسَمّيات ، استنبطوها من بِنْية الاسم الذي لحقته الهاء ، منها :

<u>- هاء تأكيد الواحدة</u>

جاءت الهاء ((لتأكيد الواحدة ، نحو : غرفة وظلمة ومدينة ، وعَبَّر بعضهم عن هذا بتأنيث اللفظ ، إذ ليس تحته تأنيث معنى)) [١٩٢] .

وقد سُمّيت هذه الهاء عند بعضهم : (هاء التأنيث اللفظي) ، و(الهاء الزائدة لا لمعنى) ، كما في غرفة ، وظلمة وعمامة ، ومِلْحَفة . <u>والهاء لازمة</u> [١٩٣] .

<u>- هاء تأكيد المبالغة</u>

---

(١٩٠) مثل استحضره الذهن ملاءمة للمقام .

(١٩١) الكتاب ٣ : ٦٤٧ – ٦٤٨ .

(١٩٢) ارتشاف الضرب ٢ : ٦٣٩ .

(١٩٣) ينظر : شرح الكافية ٢ : ١٦٣ و ١٦٤ .

تكون هاء تأكيد المبالغة في نحو : عَلاّمَة ونَسّابَة [١٩٤] .

- هاء تأكيد التأنيث

هاء تأكيد التأنيث تكون في نحو : ناقة ، ونعجة ، وأروية ، والهاء لازمة [١٩٥] .

- هاء تأكيد الجمع

وتجيء الهاء ((لتأكيد الجمع ، نحو : حجارة ، وفُحولَة . وقال الأستاذ أبو علي : هي فيهما كالتاء في ناقة ونعجة ، لتأكيد التأنيث)) [١٩٦] .

- هاء البدل

هاء البدل كما في أُخْت وبِنْت ؛ ((فأما أُخْتِ وبِنْت فالتاء عندنا بدل من لاميَ الفعل ، وليست عِوَضاً)) [١٩٧] .

وهذه الهاء عند غير السيوطي هاء العوض ، وقد مر ذكرها في الدراسة ، وفي هذا الشأن ، قدم السيوطي باباً في الفرق بين البدل والعوض)) [١٩٨] .

- هاء الحال

ومن أنواع الهاء التي تلحق الاسم آخِراً : ((هاء الحال ، في قولهم : فلان حَسَنُ الرِّكْبة، والمِشْية ، والعِمَّة)) [١٩٩] .

- هاء التحديد

وترد هذه الهاء فيما ((يلحق المصدر ، فإن الضَّرْب بغير التاء صادق على جميع أنواعه ، من تعدُّد وإفراد وغيرهما ، فإذا ألحق بالتاء صار محدوداً ، فإن كان مع كسر الأول من أحرفه فيفيد الاختصاص بنوع ما من أنواعه لا يتناول غيره ، وإن كان مع فتحه فيفيد المرة الواحدة ، ولا يتناول غيرها فلهذا قيل لها : تاء التحديد ، **إذ خصصته بالتناول لشيء محدود منه دون ما يتناوله عند الإطلاق)) [٢٠٠] .**

---

(١٩٤) ينظر شرح الأشموني ٢ : ٩٧ .

(١٩٥) ينظر : شرح الكافية ٢ : ١٦٤ .

(١٩٦) ارتشاف الضرب ٢ : ٦٣٩ .

(١٩٧) الأشباه والنظائر ١ : ١١٣ .

(١٩٨) ينظر : الأشباه والنظائر ١ : ١٢٠ – ١٢٢ .

(١٩٩) فقه اللغة وسر العربية ٣٥٣ .

(٢٠٠) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ٦١ .

- هاء التصغير

هي الهاء اللاحقة آخر الأسماء الثلاثية المؤنثة تأنيثاً مجازياً عند تصغيرها.

نحو : عَيْن عُيَيْنَة ، وأُذْن : أُذَيْنَة ، ((والإبل ، والغنم والخيل مؤنثة ، وتحقيرها، بلحاق التاء بها ، وقد حكي تأنيث النَّعَم عن يونس ، والتذكير أعرف ، والنَّبْل مؤنثة)) [٢٠١] .

وترد الهاء إلى آخر الاسم المصغَّر مما (حُذف منه ، ولم يُعَوّض منه شيء) ، ومما (حُذف منه وعُوِّض) .

فنحو الأول ، تقول ((في يَد : يُدَيَّة ، فتلحق الهاء لتأنيث اليَد ، وتقول في شَفَة : شُفَيْهَة، وفي شاة : شُوَيْهَة ، وفي فَم : فُوَيْه .

وأما ما عُوّض فيه من المحذوف منه فنحو بِنْت ، وثِنْتَين ، وأُخت ، فالتاء بدل من الياء والواو ، تقول في تحقير بِنْت : بُنَيَّة ، فتحذف التاء التي كانت في بِنْت ، لردّكَ ما كانت عوضاً منه ، وليست التاء في بِنْت للتأنيث ، وفي أُخت : أُخَيَّة)) [٢٠٢] .

ثالثاً – الهاء الملازمة للبناء

قال أبو علي الفارسي يصف الهاء الملازمة للبناء :

((وقد جاءت هذه التاء مبنياً عليها بعض الكَلِم ، وذلك قولهم : عَباية ، وعَظاية ، وعِلاوة ، وشَقاوة ، يدلّك على ذلك تصحيح الواو والياء ، وهذا في البناء على التأنيث كقولهم : **مِذْروانِ وثَنايانِ** في البناء على التثنية .)) [٢٠٣] .

وقال أبن يعيش :

((وقد تأتي لازمة ، كالألف ، كأنّ الكلمة بُنيتْ على التأنيث ، ولم يكن لها حظّ في التذكير ، فهي كحرف من حروف الاسم صِيَغ عليه .)) [٢٠٤] .

في هدى هذين النصَّيْن ، وما يحتملانه من معانٍ تتصل بالهاء الملازمة للبناء ، فضلاً عما أشير إلى مواضعها ، في أثناء دراسة ((هاء التأنيث)) ، في فصولها الأحد عشر ، تقول :

(الهاء الملازمة للبناء) : هي التي تكون آخِر حرف في الاسم ، مسبوقة بالفتحة ، ويقع عليها الإعراب ، وهي جزء من بناء الكلمة من أول وضعه ، لا تفارقه .

---

(٢٠١) التكملة ٣٧٠ – ٣٧١ .

(٢٠٢) التكملة ٤٩١ – ٤٩٢ .

(٢٠٣) التكملة ٣٤٨ .

(٢٠٤) شرح المفصل ٥ : ٩٧ .

وتتضح دلالات **((الهاء الملازمة للبناء))** وما تتصف به ، في مقدمتها : أنها تفترق عن ((هاء التأنيث)) ، بوصفها جزءاً من الكلمة ، لا تفارق بناءها ، فهي حرف من حروف الاسم صيغ عليه ، من أوّل وضعه واستعماله ، خلافاً لهاء التأنيث ، التي هي بحكم المنفصل، فضلاً عن عدم الاعتداد بها في الزِّنَة ، وخروجها إلى معانٍ كثيرة ، لا علاقة لها بالتأنيث ، وقد تمكّنت الدراسة من حصْر تلك المعاني ، وفصلها من هاء التأنيث ، وجعلها في باب خاصّ بها .

وفي الفصول ، أو الأضرب الأحد عشر التي تقدمت تقاطرت أبنية كثيرة ، تعدَّ عدّاً وتَحْصَى إحصاءً ، جاءت الهاء مبنياً عليها في تلك الأبنية ، فالهاء لزمتها من أصل الوضع وأول الاستعمال .

فكلّ بناء من أبنية العربية لحقته الهاء من أصل وضعه وأوله ، فالهاء لازمة له .

ونظراً لما تكتسبه الهاء الملازمة للبناء من أهمية بالغة في الدرس الصرفي؛ أوجب البحث العلمي ، وفرضت اللابدّية من درسها ، واستيعاب ما يتعلق بها من المعاني الصرفية كافة .

مسرد المصادر

١- القرآن الكريم .

٢- أدب الكاتب ، ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، تحـ : ماكس جرينرت ، مطبعة بريل ، ليدن ، ١٩٠٠م .

٣- الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحـ : طه عبد الرؤوف سعد ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٧٥م .

٤- الإعلال في كتاب سيبويه / في هدى الدراسات الصوتية الحديثة ، عبد الحق أحمد محمد ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣م .

٥- الأفعال – كتاب الأفعال ، ابن القطاع (ت ٥١٥هـ) ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٦٠هـ .

٦- الأمالي الشجرية ، ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ، دار المعرفة ، بيروت د.ت .

٧- الأمالي النحوية ، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، تحـ . د. عدنان صالح مصطفى ، دار الثقافة ، قطر ، الدوحة ، ١٩٨٦م .

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف ، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحـ : محيي الدين عبد الحميد ، ط ٤ ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٦١م .

٩- أوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك : أبن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحـ : محيي الدين عبد الحميد ، ط ٥ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٩م .
١٠- إيجاز التعريف في علم التصريف ، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) تحـ : د. حسين أحمد العثمان ، مؤسسة الريان ، بيروت ، ٢٠٠٤م .
١١- الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ) ، دار الكتاب الإسلامي، مطبعة أمير ، قم ، ١٩٨٥م .
١٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحـ : د. رجب عثمان محمد مراجعة د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨م.
١٣- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب : ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٢م .
١٤- البلغة في شذور اللغة ، نشر د. أوغست هفنر والأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، ط ٢ بيروت ، ١٩١٤م .
١٥- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، كمال الدين عبد الرحمن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحـ : د. رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٠م .
١٦- البنية الذهنية الحضارية في الشرق المتوسطي الآسيوي القديم . يوسف الحوراني ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٨م .
١٧- البهجة المرضية على ألفية ابن مالك ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تعليق مصطفى الحسيني الدشتي . ط ١٣ ، مطبعة سرور ، قم / ايران . ١٤٢٤هـ .
١٨- البيان في غريب إعراب القرآن ، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحـ : د. طه عبد الحميد طه ، الهيأة المصرية العامة ، القاهرة ، ١٩٧٠م .
١٩- التذكرة في القراءات ، ابن غلبون المقرئ (ت ٣٩٩هـ) . تحـ : د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، ط ٢ ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٩١م .
٢٠- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) نسخة مصورة عن طبعة الكويت .
٢١- تاريخ اللغات السامية ، أ. ولفنسون . دار العلم ، بيروت ، ١٩٨٠م .
٢٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحـ : محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨م .
٢٣- التكملة ، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحـ : كاظم بحر المرجان ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل / العراق ، ١٩٨١م .

٢٤- التيسير في القراءات السبع ، عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ) ، تصحيح أوتويرتزل ، استانبول ، ١٩٣٠م .
٢٥- الجمانة في شرح الخزانة ، ناصيف اليازجي (ت ١٨٦٤م) ، دار صعب ، بيروت ، نسخة مصورة عن طبعة سنة ١٨٨٩م .
٢٦- جمهرة اللغة ، ابن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) ، مكتبة المثنى بغداد ، طبعة مصورة عن طبعة سنة ١٣٤٦هـ .
٢٧- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، علاء الدين الاربلى (ت ٧٤١هـ) ، تقديم السيد محمد مهدي الموسوي ، النجف ، ١٩٧٠م .
٢٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، محمد علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، د. ت .
٢٩- حاشية ياسين على شرح التصريح ، الشيخ ياسين العليمي (ت ١٠٦١هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، د. ت .
٣٠- دراسات في اللغة العربية ، د. خليل يحيى نامي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤م .
٣١- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية ، زكريا بن محمد الأنصاري ، (ت٩٢٦هـ) ، تحـ : د. نسيب نشاوي ، مطابع ألف باء – الأديب ، دمشق ، ١٩٨٠م .
٣٢- ديوان امرئ القيس ، تحـ : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٣ ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٦٩م .
٣٣- ديوان عنترة ، شرح وتقديم علي العسيلي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ١٩٩٨م .
٣٤- ديوان النابغة الذبياني ، تحـ : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧م .
٣٥- ديوان الهذليين ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
٣٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي ، (ت ٧٠٢هـ) تحـ : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٧٥م .
٣٧- سر صناعة الإعراب ، عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحـ : د. حسن هنداوي ، دار العلم ، دمشق ، ١٩٨٥م .
٣٨- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، نور الدين الأشموني ، (ت ٩٢٩هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، د. ت .

٣٩- شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري (٩٠٥هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، د. ت .
٤٠- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحـ : د. صاحب أبو جناح ، مطابع مؤسسة دار الكتب ، بغداد ، ١٩٨٠م .
٤١- شرح شافية أبن الحاجب ، رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ، تحـ: محمد نور الحسن وجماعته ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، (أوفسيت) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٥م .
٤٢- شرح الفصيح في اللغة ، أبو منصور ابن الجبان (ت بعد ٤١٦هـ) ، تحـ : د. عبد الجبار جعفر القزاز ، دار الشؤون الثقافية بغداد ، ١٩٩١م .
٤٣- شرح الكافية في النحو ، رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ، نسخة مصورة ، الطبعة الأولى ، ١٣١٠هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٤٤- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) تحـ : علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
٤٥- شرح المفصل ، ابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) ، نسخة مصورة ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي ، القاهرة .
٤٦- شرح ملحة الإعراب ، القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ) ضبط وتعليق د. ياسين جاسم المحيمد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١م .
٤٧- شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) تحـ : د. فخر الدين قباوة ، حلب ، ١٩٧٣م .
٤٨- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨هـ) ، تحـ : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧م .
٤٩- علل النحو ، أبو الحسن بن عبد الله الوراق (ت ٣٨١هـ) تحـ : محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٢م .
٥٠- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) تحـ : د. مهدي المخزومي ، و د. إبراهيم السامرائي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠ – ١٩٨٥م .
٥١- فصل الخطاب في أصول لغة الإعراب ، الشيخ ناصيف اليازجي ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٨٤م .
٥٢- الفصيح ، كتاب الفصيح ، أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) تحـ : د. عاطف مدكور ، مطابع سجل العرب ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤م .

٥٣- فقه اللغة وسر العربية ، أبو منصور الثعالبي (ت ٤٣٠هـ) تحـ : مصطفى السقا وجماعته ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ١٩٧٢م .
٥٤- في تصريف الأسماء ، د. عبد الرجمن محمد شاهين ، مطبعة مختار، القاهرة ، ١٩٧٧م .
٥٥- الفيصل في ألوان الجموع ، عباس أبو السعود ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١م .
٥٦- القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم ، د. خالد إسماعيل علي ، بغداد ، ٢٠٠٤م .
٥٧- القصيدة الموشحة بالألفاظ المؤنثة السماعية ، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) تحـ : د. طارق نجم عبد الله ، مكتبة المنار ، الأردن ، الزرقاء ، ١٩٨٥م .
٥٨- الكتاب ، كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تحـ : عبد السلام هارون ، دار القلم ، ودار الكتاب العربي ، والهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٦٦ – ١٩٧٧م .
٥٩- الكشاف ، الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
٦٠- الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية ، محمد بن أحمد الأهدل الحسيني (ت١٢٩٨هـ) دار الفكر ، بيروت ، ٢٠٠٤م .
٦١- لسان العرب ، ابن منظور (ت ٧١١هـ) دار صادر ، بيروت .
٦٢- المخصص ، ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق ، ١٣٢٠هـ.
٦٣- مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن ، سباتينو موسكاتي وآخرون ، ترجمة د. مهدي المخزومي و د. عبد الجبار المطلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩٣م .
٦٤- المصباح المنير ، أحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠هـ) تصحيح مصطفى السقا ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٠م .
٦٥- معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ) ، تحـ: د. عبد الجليل عبده شبلي ، دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .
٦٦- معاني القراءات ، أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، تحـ : الشيخ أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٩م .
٦٧- معجم ألفاظ القرآن الكريم ، مجمع اللغة العربية ، ط ٢ ، المطبعة الثقافية ، القاهرة ، ١٩٧٠م .
٦٨- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٣٦٤هـ .
٦٩- المغني في النحو ، ابن فلاح اليمني النحوي (ت ٦٨٠هـ) تحـ : د. عبد الرزاق السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٩م .

٧٠- المفضل في علم العربية ، الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ط ٢ ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت .
٧١- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحـ : محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٦٣م .
٧٢- المقرب ، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تحـ : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧١م .
٧٣- ملاحم وأساطير من أوغاريت (رأس الشمر ١) ، أنيس فريحة ، دار النهار للنشر ، مؤسسة خليفة للطباعة ، بيروت ، ١٩٨٠م .
٧٤- الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحـ : د. فخر الدين قباوة ، ط ٢ ، دار القلم العربي ، حلب ، ١٩٧٣ .
٧٥- المنصف ، شرح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) لكتاب التصريف ، لأبي عثمان المازني (ت٢٤٩هـ) تحـ : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ، ١٩٥٤م .
٧٦- النوادر في اللغة ، أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٤ أو ٢١٦هـ) ، تصحيح سعيد الخوري الشرتوني ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٨٩٤م .
٧٧- النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) ، تحـ : طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، دار التفسير ، إيران ، قم ، ١٤٢٦هـ .
٧٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العربية ، السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تصحيح : النعساني ، دار المعرفة ، بيروت .
٧٩- الوجيز في فقه اللغة ، محمد الأنطاكي ، المطبعة الحديثة ، حلب ، ١٩٦٩م .